تَقْدِيمُ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ وَتَأْخِيرُ الْمُسْنَدِ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ (دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ)

د. عواد ملفي زايد الشمري
قسم اللغة العربية — كلية الآداب والفنون - جامعة حائل
حاصل على درجة الماجستير من جامعة أم القرى بتخصص البلاغة والنقد
حاصل على درجة الدكتوراه من جامعة الملك عبد العزيز بتخصص البلاغة والنقد
e-mail: aw.alshammary@uoh.edu.sa

الملخص

مَوْضُوعُ البَحْثِ:

تَقْدِيمُ المسْنَدِ إِلَيْهِ وَتَأْخِيرُ المسْنَدِ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ (دِرَاسَةٌ نَقْدِيَّةٌ تَحْلِيلِيَّةٌ).

أَهْدَافُ البَحْثِ:

هَدَفَ البَحْثُ إِلَى تَسْلِيطِ الضَّوْءِ عَلَى شواهد تقْدِيمِ المسْنَدِ إِلَيْهِ وَتَأْخِيرِ المسْنَدِ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ، وإِبَانَةِ الخلل في نِظَامِ تَرَاتُبِيَّةِ الجُمْلَتِينِ الاسْمِيَّةِ والفِعْلِيَّةِ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ، وَبيَانِ أَنَّ المعَانِيَ البَلَاغيَّةَ الَّتِي ذَكَرَهَا البَلَاغِيونَ للتَّقْدِيمِ والتَّأْخِيرِ مُسْتَفَادَةٌ مِنْ طُرُقٍ أُخْرَى، وَتَأْكِيدِ وشَائِجِ القُرْبَى بَيْنَ بعض مُصْطَلَحَات النَّحْوِ وبعض مُصْطَلَحَات البَلَاغَةِ.

مَنْهَجُ البَحْثِ:

اعْتَمَدَ البَحْثُ فِي هَذِهِ المُعَالَجَةِ عَلَى المَنْهَجِ الوَصْفِيِّ التَّحْلِيلِيِّ؛ فَقَرَأَ المُدَوَّنَةَ، ثُمَّ اِسْتَخْرَجَ الشَّوَاهِدَ مِنْهَا، ثُمَّ أَبْرَزَ مَا فِي بَعْضِ الشَّوَاهِدِ مِنْ مُخَالَفَةٍ لِلْوَاقِعِ اللُّغَوِيِّ.

أَهَمُّ النَّتَائِجِ:

تَوَصَّلَ البَحْثُ إِلَى نَتَائِجَ ضُمِّنَتْ فِي خَاتِمَتِهِ، وَمِنْ أَبْرَزِهَا تِبْيَانُ الخَلَلِ فِي مَسْأَلَةِ تَقْدِيمِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ؛ لِأَنَّ المُسْنَدَ إِلَيْهِ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ يَأْتِي أَوَّلًا وَعَلَى ذَلِكَ فَلَيْسَ فِي هَذِهِ الجُمْلَةِ تَقْدِيمٌ، وَأَمَّا إِذَا كَانَتْ فِعْلِيَّةً فَلَا يُمْكِنُ تَقْدِيمُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ عَلَى المُسْنَدِ؛ لِأَنَّ أَيَّ تَقْدِيمٍ سَيَنْقِلُ الجُمْلَةَ مِن الفِعْلِيَّةِ إِلَى الاسْمِيَّةِ.

أَهَمُّ التَّوصِيَاتِ:

دعَا البَحْثُ إلى دِرَاسَةِ مَسَائِلِ البَلَاغَةِ، وَعَدَمِ الأَخْذِ بِهَا عَلَى أَنَّهَا مُسَلَّمَاتٌ غير قَابِلَةٍ لِلْبَحْثِ.

الكَلِمَاتُ المِفْتَاحِيَّةِ:

المسند إليه، المسند، الإسناد، التَّقديم، التَّأخير.

Abstract

Research Subject:

The Anastrophe of Predicates and Subjects According to Rhetoricians: A Critical and Analytical Study

Research objectives:

The research aimed to shed light on the evidence of the submission of the subject and the delay of the predicate when the rhetoricians. It also aims to show the defect in the system of hierarchy of the nominal and actual sentences when the rhetoricians, to show that the rhetorical meanings mentioned by the rhetoricians advance and delay learned from other ways, and to confirm the kinship links between some grammar terms and some rhetoric terms.

Research methodology:

The research in this treatment relied on descriptive and analytical approaches; the blog is read, then evidence is extracted from it, and then the violation of some of the linguistic reality is highlighted.

The most important results:

The research reached results stated in detail in the conclusion, most notably the clarification of the defect in the issue of presenting the subject when the rhetoricians. This is because in the nominal sentence, the predicate to it comes first and therefore there is no submission in this sentence. If the sentence is verbal, the subject cannot be presented on the predicate, because any submission will transfer the sentence from the verbal form to the nominal form.

The most important recommendations:

The research recommended studying the issues of rhetoric, and not taking them as non-searchable postulates.

Keywords:

Predicate, subject, Predication, Anastrophe.

مُقَدِّمَةٌ:

عُدَّتْ مسائلُ البلاغة العربيَّة -الَّتي استقرَّتْ عليها من زمن السَّكَّاكيّ إلى زمننا هذا- من المسلَّمات الَّتي لا تناقش، فهي عند بعضهم صوابٌ لا تحتمل الخطأ، وعند بعضهم الآخر رجعيَّة وعودة إلى ماضٍ سحيق تجاوزه الزَّمن، فظلَّتْ بلاغة العرب حبيسةً بين رؤية متحفِّظة وأخرى حَدَاثيَّة تسعى إلى قطيعة معرفيَّة مع ذلك التُّراث، ونشب بين هاتين الرُّؤيتين حروب مستعرة ساحاتها الجرائد والمجلَّات والمؤتمرات والنَّدوات، بل وحجر الدَّرس في بعض الأحيان، وكان من توابع ذلك أنْ دفعتْ البلاغة ثمنًا باهظًا تمثَّل في عزوف بعض الدَّارسين عن دراسة علومها وتمحيص آليَّاتها؛ وذلك لأنَّها في نظرهم تحوَّلت كما هي عند الفئة المحافظة إلى مسلَّمات لا يُقبل المساس بها فصارت كالمقدَّس المصون، وفي الوقت ذاته هي عند الحداثيّين بحثٌ عقيم ليس فيه جدوى وخصوبة تُرجى.

ومهما يكن من حدَّة في طرح الفئتين، فإنَّه من حقِّ البلاغة أنْ تدرس آليَّاتها للتَّحقُّق من سلامتها ونفض الغبار عن صفحاتها وإعادة التَّفكير في مسائلها، ومن هذه المسائل الجديرة بالبحث والدَّرس مسألة تقديم المسند إليه وتأخير المسند، ففي هذه المسألة لبسٌ يحتاج إلى بحث يفحص الشَّواهد ويضع اليد على المواطن الَّتي فيها قولٌ ونظر.

مُشْكِلَةُ الدِّرَاسَةِ:

تتجلَّى مشكلة الدِّراسة في مخالفة البلاغيّين لأصلٍ لُغويٍّ تركيبيٍّ، وهذه المخالفة نتج عنها التباس في إدراك نظام التَّراتبيَّة في تركيب الجملة العربيَّة، فمسألة تقديم المسند إليه وتأخير المسند هنا لا تتعلَّق باللَّطائف البلاغيَّة والناحية الجماليَّة، بل تتعلَّق في بحث مسألة نظام التَّراتبيَّة في الجملة العربيَّة عند البلاغيّين.

أَسْبَابُ اخْتِيَارِ المَوْضُوعِ:

- الرَّغبة في دراسة مسائل البلاغة العربيَّة، وإعادة النَّظر في ما يُظَنُّ أنَّه من المسلَّمات.
- الحاجة إلى إيضاح الخلل في نظام تراتبيَّة الجملة العربيَّة عند البلاغيّين؛ لأنَّ هذه المسألة فيها لبس على كثيرٍ من المتعلِّمين الَّذين حصلوا على كفاية نحوية، وعرفوا نظام التَّراتبيَّة

في الجملة العربيَّة.

- إرجاع المعاني البلاغيَّة، الَّتي قِيل إنَّها ناتجة عن التَّقديم والتَّأخير، إلى أسباب أخرى لا علاقة لها بالتَّقديم والتَّأخير.

أَهْدَافُ البَحْثِ:

- تسليط الضَّوء على شواهد تقديم المسند إليه، وتأخير المسند عند البلاغيِّين.
- إبانة الخلل في نظام تراتبيَّة المسند إليه والمسند في الجملة الاسميَّة والفعليَّة عند البلاغيِّين.
- بيان أنَّ المعاني البلاغيَّة، الَّتي ذكرها البلاغيُّون للتَّقديم والتَّأخير، مستفادةٌ من طُرق أخرى لا علاقة لمسألة التَّقديم والتَّأخير بها.
- تأكيد وشائج القُربى بين بعض مصطلحات النَّحو وبعض مصطلحات البلاغة، لا سيَّما علم المعاني.

تَسَاؤُلَاتُ الدِّرَاسَةِ:

- ما الأصل في ترتيب أجزاء الجملة الاسميَّة والفعليَّة من النَّاحية التركيبيَّة؟
- ما المقصود بنظام التَّراتبيَّة في الجملة العربيَّة عند اللُّغويِّين؟
- هل التزم البلاغيُّون بنظام التَّراتبية في الجملة العربيَّة؟
- كيف علَّل البلاغيُّون للمعاني البلاغيَّة في شواهدهم لتقديم المسند إليه وتأخير المسند؟

الدِّرَاسَاتُ السَّابِقَةِ:

مبحث التَّقديم والتَّأخير من المباحث الَّتي كُتب فيها كثيرًا، ودرست في حقول مختلفة، ويمكن تصنيف هذه الدِّراسات إلى صنفين:

- **دِرَاسَاتٌ نَحْوِيَّةٌ:** يَصْعُبُ حصرُ كلِّ ما كتبه النَّحويُّون في هذا الباب؛ لأنَّ أغلب كتب النَّحو تحدَّثت عن التَّقديم والتَّأخير، وقلَّما تجد من لم يذكره. والمهم الَّذي يعنينا أنَّ جميع هذه الدِّراسات تختلف عن هذه الدِّراسة من حيث الموضوع والغاية، غير أنَّ الدِّراسة استفادت من تلك الدِّراسات في بيان مصطلحات الإسناد، والمسند إليه، والمسند، ونظام التَّراتبيَّة في الجملة العربيَّة.

- **دِرَاسَاتٌ بَلَاغِيَّةٌ وَأُسْلُوبِيَّةٌ:** هي دراسات عُنيتْ في المقام الأوَّل بالجانب الجماليّ، ولم تتطرَّق إلى بيان صحَّة أو خلل نظام تراتبيَّة الجملة العربيَّة عند البلاغيّين، إلَّا أنَّ الدِّراسة استفادت من شواهد التَّقديم والتَّأخير في الكتب التَّالية: كتاب (مفتاح العلوم) لأبي يعقوب السَّكَّاكيّ، وكتاب (الإيضاح) للخطيب القزوينيّ، وكتاب (خصائص التَّراكيب) لمحمد أبو موسى، وكتاب (المفصَّل) لعيسى العاكوب.

ويمكن القول إنَّ هذا الموضوع لم يقف الباحث فيه على مَنْ عالجه من زاوية بيان الخلل في حديث البلاغيّين عن نظام التَّراتبيَّة، وفصَّل القول في هذه المسألة وحلَّل شواهد البلاغيّين تحليلًا بلاغيًّا، كاشفًا أنَّ تلك المعاني إنَّما هي معانٍ مستفادةٌ من طرقٍ أخرى لا علاقة للتَّقديم والتَّأخير بها.

مَنْهَجُ البَحْثِ:

سلكتِ الدِّراسة لتحقيق أهدافها طريقين:

- **الأوَّل:** الاستقراء؛ بقراءة عددٍ من المدوَّنات البلاغيَّة بغية استجلاء ما يعتري شواهد تقديم المسند إليه وتأخير المسند من خللٍ ومخالفة لواقع التَّراتبيَّة في الجملة العربيَّة، ثُمَّ رصد ذلك وتدوين الملحوظات عليها.
- **الثَّاني:** التَّحليل والاستنباط؛ فقد أُخضِع الخلل في حديث البلاغيّين عن تقديم المسند إليه وتأخير المسند للتَّحليل الدَّقيق واستنباط المعاني البلاغيَّة في تلك الشَّواهد من طرقٍ لا علاقة للتَّقديم والتَّأخير بها.

خُطَّةُ البَحْثِ:

تَكَوَّنَ البَحْثُ من مقدِّمة كَشَفَتْ عن أهميَّته، وأسباب اختياره، وأهدافه، وأسئلته، والدِّراسات السَّابقة، ومنهجه، وخطَّته. وَجَاءَ بَعْدَ المُقَدِّمَةِ تمهيدٌ خُصَّ للحديث عن مفهوم الإسناد، ثُمَّ جَاءَ صُلبُ البَحْثِ بالمبحث الأوَّل؛ وتَضَمَّنَ الحديثَ عن مفهوم المسند والمسند إليه، والرُّتبة، والتَّقديم والتَّأخير. وخُصَّ المبحث الثَّاني لتقديم المسند إليه وتأخير المسند في الجملة الاسميَّة، بينما خُصَّ المبحث الثَّالث لتقديم المسند إليه وتأخير المسند في

الجملة الفعليَّة، وخُتِمَ البحث بخاتمة ضُمِّنَت نتائج البحث.

تَمْهِيدٌ: مَفْهُومُ الإِسْنَادِ.

تطرَّق البحث في مباحثه إلى ما له علاقة مباشرة بموضوعه، وبقيت مسألة الإسناد لم تُدرج في تلك المباحث؛ لأنَّ علاقة الإسناد بمسألة التَّقديم والتَّأخير علاقة غير مباشرة وليست مؤثِّرة في هذه المسألة، فكان من الواجب تضمين الإسناد في التَّمهيد؛ ليكون بمنزلةِ التَّوطئة له.

فالإسناد عامَّةً هو ضمُّ كلمةٍ إلى كلمةٍ أخرى على وجهٍ يفيد أنَّ حكم أحدهما ثابتٌ للأخرى، نحو قولك: سافر زيد، أو منفيٌّ عنه، نحو قولك: لم يسافر زيد. ففي الجملة الأولى أثبتَّ حكم السَّفر إلى زيد، وفي الثَّانية نفيتَ حكم السَّفر عنه، وهو في عُرف النُّحاة "ضمُّ إحدى الكلمتين إلى الأخرى على وجه الإفادة التَّامة، أي: على وجه يحسن السُّكوت عليه"(١)، وبغير هذا الإسناد لا يحصل من الكلام إفهام، فهو على ذلك ضرورة لُغويَّة لا يُستغنى عنها.

وقد نظر البلاغيُّون إلى الإسناد نظرةً باحثة عن اللَّطائف والمحاسن في الكلام، فقسَّموا الإسناد إلى حقيقيٍّ ومجازيٍّ، فالحقيقيُّ ما كان فيه الإسناد على جهة الحقيقة، ومن أمثلته قولك: سافر زيد، فزيد هنا فَعَلَ السفر وكان منه ذلك، والمجازيُّ هو ما كان فيه الإسناد على جهة المجاز، ومن أمثلته قولك: بنى الأمير المدينة، فالأمير لم يفعل البناء على جهة الحقيقة، فالَّذي بناها على جهة الحقيقة العمَّال، ولكنَّ إسناد البناء للأمير كان لغرض بلاغيٍّ يتمثَّل في التنويه بالأمير؛ لأنَّه سببٌ في بنائها، فبغير أمره لم تبنَ من الأساس.

ثُمَّ إنَّ الإسناد يختلف عن طرفيه: المسند والمسند إليه؛ لأنَّ طرفيْهِ لهما وجودٌ لُغويٌّ في التَّركيب، بينما الإسناد ليس له وجودٌ لُغويٌّ، فهو يُدرك بالعقل لا باللُّغة، فقولك مثلًا: (زيد مجتهد) تجد أنَّ للمسند إليه (زيد) وجودًا لُغويًّا، وأنَّ للمسند (مجتهد) وجودًا لغويًّا، ولكنَّ الإسناد، وهو إسناد الاجتهاد إلى زيد، لا وجود له في اللُّغة، بل هذا ممَّا يدرك بالعقل، ولذلك تجد بعض البلاغيِّين يسمِّي المجاز الإسناديَّ بالعقليِّ أو الحكميِّ؛ لأنَّ

(١) معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، اللبدي (١٠٧).

مكان إدراكه وتصوُّره يكون في العقل، بينما سمَّوا الاستعارة والمجاز المرسل باللُّغويّ؛ لأنَّهما مما يدركان بواسطة اللُّغة لا العقل.

المَبْحَثُ الأَوَّلُ: مَفَاهِيمُ أَسَاسِيَّةٌ.

لكلِّ دراسةٍ مفاهيمُ أساسيَّةٌ تحتاج إلى تَحْرِيرٍ شافٍ يسهم في تَوْضِيحِ الرُّؤية وتَجْلِيةِ المقصود، وتزداد حاجة الدِّراسة إلى تحرير مفاهيمها عندما تتقاطع مع مفاهيم علوم أخرى، أو يظهر تباينُ دلالاتها على صعيد العلم الواحد، ومن هذا المنطلق تسعى الدِّراسة هنا إلى إيضاح مفاهيمها الأساسيَّة الَّتي تنهض عليها؛ وذلك لأنَّها مفاهيم مشتركة بين علميّ المعاني والنَّحو، بل إنَّ دَلَالَات بعضها متباينةٌ في العلم نفسه، كما هو الحال في مصطلحيّ المسند والمسند إليه بين سيبويه وبين غيره من النَّحويّين.

فالدِّراسة تسعى في هذا المبحث إلى تتبُّع دلالات المسند والمسند إليه، وكذلك دلالات مفهوم الرُّتبة، بالإضافة إلى دلالات التَّقديم والتَّأخير من النَّاحية اللُّغويَّة والاصطلاحيَّة، فهذه المفاهيم أساسيَّة؛ لأنَّ القضيَّة الَّتي تسعى الدِّراسة إلى معالجتها تحتكم إلى المواقع الَّتي يمكن أنْ تحلَّ فيها تلك المكوِّنات الَّتي لا يُتَصَوَّر أنْ تحلَّ فيها، وذلك استنادًا إلى نظام الجملة في اللُّغة العربيَّة، وبهذا فإنَّه يتحتَّم تبيان تلك المفاهيم قبل الولوج في تفاصيل أحكامها اللُّغويَّة، وستتناول الدِّراسة تلك المفاهيم في المطالب الآتية:

أَوَّلًا: مَفْهُومُ المُسْنَدِ وَالمُسْنَدِ إِلَيْهِ:

قبل الحديث عن دلالات المسند اللُّغويَّة يجدر أوَّلًا معرفة الأصل الَّذي أُشْتُقَّ لفظ المسند منه، ومعرفة معانيه؛ وذلك لأنَّ معرفةَ معاني الجذرِ اللُّغويّ مهمَّةٌ في التَّحقُّق من صواب دلالات معاني المُشْتَقَّات من هذا الجذر، وبالنَّظر إلى الجذر اللُّغويّ لمفردة (مسند) يظهر أنَّها اسم مُشتَّق من مادَّة (سَنَدَ). والسَّنَدُ "ما ارْتَفَعَ مِنَ الأَرْضِ في قُبُلِ الجَبَلِ أو الوادي"(١)، وعليه يكون السَّنَدُ اسمًا يُطلق على المكان المرتفع من الأرض. ويذهب ابن فارس إلى أنَّ السِّينَ والنُّونَ والدَّالَّ "أصلٌ واحدٌ يدلُّ على انضمام الشَّيء إلى الشَّيءِ. يُقال: سَنَدتُ

(١) لسان العرب، ابن منظور (٣/٢١١٤).

إلى الشَّيءِ أَسْنُدُ سنودًا. وأسندتُ غيري إسنادًا"[١]، وهي بهذا المعنى تكون اسمًا للتَّضام، ومن هذا المعنى سمِّي الدَّهر مسندًا؛ "لأنَّ بعضه متضام"[٢]. وهذا المعنى ذكره ابن منظور في قوله: "وكلُّ شيءٍ أَسْنَدْتَّ إليه شيئًا فهو مسند"[٣]، وكذلك في قوله: "وما يُسندُ إليه يُسمَّى مِسْندًا ومُسْنَدًا"[٤]، وما ذكره يشير بوضوح إلى معاني التَّضام بين شيئين، وفي عبارتيه السَّابقتين ما يشير إلى تحديد كلٍّ من المسند والمسند إليه، فهو يسمِّي المسندَ إليه مسندًا، وهذا على خلاف ما هو شائع في كتب النَّحو اليوم، ويبدو أنَّه يتبع في هذه التَّسمية سيبويه، بل إنَّه نصَّ على تسمية سيبويه لكلٍّ من المسند والمسند إليه، وذلك في قوله: "وقولُ سيبويه هذا بابُ المُسْنَد والمُسْنَد إليه؛ المُسْنَدُ هو الجزءُ الأوَّلُ من الجملة، والمُسْنَدُ إليه هو الجزء الثَّاني منها"[٥]، وهذا أمرٌ على غاية من الأهميَّة؛ لأنَّ كلامه زاد كلام سيبويه وضوحًا، وبيَّنَ أنَّ الجزء الأوَّل يُسمَّى عند سيبويه مسندًا، والجزء الثَّاني يسمَّى مسندًا إليه، وهذه اللَّمحة من ابن منظور تنقلنا إلى الحديث عن دلالات المسند والمسند إليه عند النَّحويِّين.

المُسْنَدُ وَالمُسْنَدُ إِلَيْهِ عَنْدَ النَّحْوِيِّينَ:

اعتنى النَّحويُّون بركني الإسناد عنايةً تدلُّ على أهميَّتهما في بناء الجملة العربيَّة، واتَّفقوا على وجوب توافُّر المسند والمسند إليه في الجملة، مطلقين عليهما مصطلح العمدة، فكلٌّ من المسند والمسند إليه عُمَدٌ في الجملة، وغيرهما من مكوِّنات الجملة أطلقوا عليه مصطلح الفضلات، لكنَّهم اختلفوا في تعيين المسند والمسند إليه بين قولين، ففريقٌ يرى أنَّ المبتدأَ مسندٌ والخبرَ مسندٌ إليه، وفريقٌ ينصُّ بوضوح على أنَّ المبتدأَ مسندٌ إليه والخبرَ مسندٌ.

فالفريق الأوَّل يمثِّله سيبويه، إذ وضع لهما بابًا خاصًّا فقال: "هذا باب المسند والمسند

(١) مقاييس اللُّغة، ابن فارس (٤١٨).
(٢) مقاييس اللغة، ابن فارس (٤١٨).
(٣) لسان العرب، ابن منظور (٣/ ٢١١٤).
(٤) لسان العرب، ابن منظور (٣/ ٢١١٤).
(٥) لسان العرب، ابن منظور (٣/٢١١٦).

إليه، وهما ما لا يستغني واحدٌ منهما عن الآخر، ولا يجد المتكلِّمُ منه بُدًّا"[١]. ثمَّ يحدِّدهما تحديدًا واضحًا فيقول: "فمن ذلك الاسمُ المبتدأُ والمبنيُّ عليه. وهو قولك عبدُ اللهِ أخوك، وهذا أخوك. ومثل ذلك: يذهب عبد الله، فلا بدَّ للفعل من الاسم كما لم يكن للاسم الأوَّل بدٌّ من الآخر في الابتداء"[٢]. وواضحٌ من عبارته السَّابقة أنَّه يسمِّي المبتدأ مسندًا والخبر مسندًا إليه، وهو في هذه التَّسمية يستند إلى دلالات (السَّنَد) اللُّغويَّة الَّتي تشير إلى معاني القوَّة والصَّلابة، فالسَّنَد "حاجزٌ قويٌّ صُلبٌ يَعْمِدُ ويَدْعَمُ ما يَرْكَنُ إليه، كالسَّنَدِ والسَّنْدَانِ لا يُنْفَذ من الجبل، ولا يَنْثَنِي السَّنْدان تحت ما يُطرق عليه"[٣]، فكأنَّ سيبويه يرى أنَّ المبتدأ كالأساس القوي المتين الصُّلب فسمَّاه مسندًا؛ لأنَّ غيرَهُ يستندُ إليه ويركن إليه، فيكون المسندُ -وفق هذا التَّخريج- اسمًا للشَّيء الَّذي يستندُ غيرُهُ ويُركن إليه. وعلى وفق هذا التَّصور للمبتدأ جاء تصوُّر الخبر، فهو كاللبنة الَّتي تحتاج إلى أساس قويٍّ تَسْتَنَدُ إليه في بنائها، فسمَّى سيبويه الخبر مسندًا إليه؛ لأنَّه يستند إلى المبتدأ في البناء ويتمُّهُ، وبهذا يظهر أنَّ الخبر استند إلى المبتدأ من هذه الجهة فكان المبتدأُ مسندًا والخبرُ مسندًا إليه، فسيبويه ينطلق في تسميته للمسند والمسند إليه من دلالاتهما اللُّغويَّة، ناظرًا إلى الجملة على أنَّها بناءٌ تركيبيٌّ من الكلمات يضارع بناء الدَّار المبنيَّة من اللَّبنات.

هذه خلاصة رأي سيبويه في تعيين المسند والمسند إليه، وأمَّا تعيينهما -بحسب وجهة نظر الفريق الآخر- فمختلفٌ عن رأي سيبويه، فهم يرون العكس، ويسمُّون المبتدأ مسندًا إليه والخبر مسندًا، فهذا الزَّجَّاجيُّ يقول: "اِعلَمْ أَنَّ الاسمَ المبتدأَ مرفوعٌ، وخبرهُ إذا كان اسمًا واحدًا مِثْلَهُ فهو مرفوعٌ أبدًا ...والابتداءُ مَعْنًى رَفَعَهُ، وهو مُضَارَعَتُهُ لِلْفَاعِلِ، وذلك أنَّ المبتدأَ لا بُدَّ لَهُ مِنْ خَبَرٍ، ولا بُدَّ لِلْخَبَرِ مِنْ مُبْتَدَأٍ يُسْنَدُ إِلَيْهِ"[٤]، وعلى ضوء ما ذكره الزَّجَّاجيُّ يتبيّن أنَّه يسمِّي المبتدأ مسندًا إليه والخبر مسندًا، وهذه التَّسمية نجدها حاضرة عند ابن جنِّيٍّ في قوله: "باب: المبتدأ، وهو كلُّ اسمٍ ابتدأتَهُ، وعرّيتَهُ من العوامل اللَّفظيَّة، وعرَّضتَهُ لها،

(١) الكتاب، سيبويه (١/٢٣).
(٢) الكتاب، سيبويه (١/٢٣).
(٣) المعجم الاشتقاقي المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم، جبل (٢/١٠٨٥).
(٤) الجمل في النَّحو، الزجاجي (٣٦).

وجعلتَهُ أوَّلًا لثانٍ، يكون الثَّاني خبرًا عن الأوَّل، ومُسْنَدًا إليه"[١]، وصار لهذه التَّسمية امتدادٌ عند النَّحويِّين المحدثين فالدُّكتور محمَّد حماسة يقول: "والمبتدأ وظيفة إفراديَّة كذلك؛ لأنَّه مسند إليه..."[٢]، فقوله صريحٌ في جعل المبتدأ مسندًا إليه، ومثل هذه الصَّراحة نجدها في قول حسين منصور: "وركنا كلا القسمين من الجملة يسمِّيه النُّحاة: ركني الإسناد، ويسمُّون المبتدأ في الجملة الاسميَّة والفاعل في الجملة الفعليَّة مسندًا إليه، بينما يسمُّون الخبر في الاسميَّة والفعل في الفعليَّة مسندًا"[٣]، وهذه التَّسمية لا تكاد تخرج من كتب النَّحو.

وبناءً على ما تقدَّم، فإنَّ تسمية سيبويه للمبتدأ بالمسند والخبر بالمسند إليه لم يُكتب لها الذِّيوع والانتشار، فالتَّسمية الشَّائعة في كتب النَّحو على عكس ما ذكره سيبويه، فهم يرون أنَّ المبتدأَ مسندٌ إليه والخبرَ مسندٌ، ومن هذه الجهة حدث لبسٌ عند بعض المحدثين، فعندما رأى بعضهم تسمية طرفي الإسناد مختلفة بين سيبويه وبين غيره من النَّحويِّين حاول طمس ذلك الاختلاف، وهذا صريح قول الدُّكتور فاضل السَّامرَّائي: "وقد ذكر النُّحاة المسند والمسند إليه منذ وقت مبكر، فقد ذكرهما سيبويه وعقد لهما بابًا ... وقد تكرَّر ذكرهما في الكتاب مرَّات عديدة، وإنْ كان أحيانًا يعكس التَّسمية، فيسمِّي المبتدأ مسندًا والمبني عليه مسندًا إليه"[٤]، فهو في هذه العبارة يقرِّر بأنَّ لا خلاف في التَّسمية بين سيبويه وبين غيره من النَّحويِّين، وما يظهر من خلاف فمردَّه إلى السَّهو الَّذي اعترى سيبويه في بعض المواضع فأدَّى إلى عكس التَّسمية، والَّذي يستشفُّ من كلامه أنَّه يسعى بلطف إلى طمس الخلاف عند النَّحويِّين في التَّسمية لطرفي الإسناد، وذلك لأنَّ قوله: (أحيانًا يعكس...) يحتِّم عليه أنْ يذكر المواضع الَّتي سمَّى سيبويه فيها المبتدأ مسندًا إليه والخبر مسندًا، وأنْ يذكر المواضع الَّتي سمَّى فيها المبتدأ مسندًا والخبر مسندًا إليه، ولكنَّ الدكتور لم يفعل، ولو فعل لمَا كان في كلامه نظرٌ ومدخل.

ولعلَّ في الَّذي تقدَّم ما يكفي في إبراز تحديد النَّحويِّين لكلٍّ من المسند والمسند إليه،

(١) اللَّمْعُ في العربيَّة، ابن جني (٧١).
(٢) بناء الجملة العربيَّة، عبد اللطيف (٤٩).
(٣) الجملة العربيَّة: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النَّحويَّة، الشيخ (٥١).
(٤) الجملة العربيَّة: تأليفها وأقسامها، السامرائي (١٣).

فليس غاية البحث حصر الأسماء الَّتي قالت بأنَّ المبتدأ مسند إليه والخبر مسند، أو قالت بعكس ذلك، وإنَّما أراد إيضاح اختلافهم في تسمية طرفي الإسناد بين قولين، وأنَّ تسمية المبتدأ مسند إليه والخبر مسند هي التَّسمية الشَّائعة عندهم لطرفي الإسناد، فالمسند في عُرف النُّحاة "الحكم المراد إسناده إلى المحكوم عليه، فالمسند في الجملة الفعليَّة هو الفعل، وفي الجملة الاسميَّة هو الخبر"(١)، والمسند إليه في عُرف النُّحاة "هو الجزء المحكوم عليه كالفاعل من الجملة الفعليَّة، والمبتدأ من الجملة الاسميَّة"(٢).

ثم إنَّ مصطلح المسند والمسند إليه بدأ يقلُّ استعماله عند النَّحويِّين، "وهذه القلّة نجدها في حديثهم عن الجملة والإسناد والمبتدأ، ثمَّ أُفْتِقَد هذا المصطلح من بين المصطلحات النَّحويَّة المشتهرة، فقد قلَّ استعماله عندهم وندر، وتحولَّ إلى مصطلحات البلاغيِّين، واشتهر بينها"(٣). وهذا التَّحول لمصطلح المسند والمسند إليه من حقل النَّحو إلى حقل البلاغة ينقل الدِّراسة إلى بحث دلالات المسند والمسند إليه عند البلاغيِّين.

المُسْنَدُ وَالمُسْنَدُ إِلَيْهِ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ:

نجد لمصطلحي المسند والمسند إليه حضورًا متجليًّا في المدوَّنة البلاغيَّة القديمة منها والحديثة، وهذا التجلِّي له ما يسوِّغه؛ ذلك أنَّ الكلام لا بدَّ له من طرفين أحدهما يستند إلى الثَّاني، ويسمَّى أحدهما مسندًا والآخر مسندًا إليه، وبدون هذه العمليَّة الإسناديَّة لا يتمُّ المعنى ولا يكون للكلام قيمة تواصليَّة.

والإسناد في البلاغة العربيَّة يُبحث في مواطنَ عدَّةٍ، ولكنَّ الموطن الأبرز له يتمحور في مبحث أحوال المسند إليه، وأحوال المسند، واللَّافت -على الرغم من أهميَّة المصطلحين عندهم- عدم تطرُّق المدوَّنة البلاغيَّة القديمة إلى مفهوم المسند والمسند إليه، وكأنَّ المسألة من البديهيَّات، أو اكتفاءً بما سطَّره النَّحويُّون في مدوَّناتهم، ولكنَّ النَّحويِّين كما مرَّ- مختلفون في تعيين المسند والمسند إليه بين قولين، وهذا يخلق تساؤلًا: علامَ اعتمد البلاغيُّون

(١) معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، اللبدي (١٠٧).

(٢) معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، اللبدي (١٠٨).

(٣) تطور المصطلح النَّحوي البصري من سيبويه حتىَّ الزَّمخشري، عبابنة (٦٩).

في تعيينهما؟ أعلى تعيين سيبويه أم على تعيين جمهرة النُّحاة؟ والجواب عن هذا التَّساؤل يؤخذ من معارض حديثهم عن المسند والمسند إليه، فعبد القاهر الجرجانيّ يقول: "كان المبتدأُ مبتدأً؛ لأنَّه مُسْنَد إليه ومُثْبَتٌ له المعنى، والخبر خبرًا؛ لأنَّه مُسند ومُثْبَتٌ له المعنى"(١)، واستنادًا إلى ذلك فإنَّ الجرجانيَّ يأخذ برأي جمهرة النُّحاة، وكذلك فعل السَّكَّاكيُّ -أيضًا- فهو يأخذ الرَّأي نفسه، ولكنَّه لا يصرّح تصريح الجرجانيّ، بل يُستشفُّ أَخْذُهُ برأي جمهرة النُّحاة من معارض حديثه، ومن ذلك تعليقه على حذف المسند إليه في قول الشَّاعر:

قَالَ لِي كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ سَهَرٌ دَائِمٌ وَحُزْنٌ طَوِيلُ(٢)

بقوله: "كيف تجد الحكم إذا لم يقل: أنا عليل؟"(٣)، ويعلِّق -أيضًا- على قول الشَّاعر:

سَرِيعٌ إِلَى ابْنِ العَمِّ يَلْطُمُ وَجْهَهُ وَلَيْسَ إِلَى دَاعِي النَّدى بِسَرِيعِ

حَرِيصٌ عَلَى الدُّنْيَا مُضِيعٌ لِدِينِهِ وَلَيْسَ لِمَا فِي بَيْتِهِ بِمُضِيعِ(٤)

قائلاً: "حيث لم يقل هو سريع"(٥). والمحذوف في الأمثلة السَّابقة هو المبتدأ، وحديث السَّكَّاكيّ عن حذف المسند إليه، وعليه يتبيّن أنَّه أخذ برأي جمهور النُّحاة كالجرجانيّ، فالمبتدأ عنده مسند إليه والخبر مسند، والفعل مسند والفاعل مسند إليه، وعلى ذلك سار جمهرة البلاغيّين.

وهذا التعيين هو ما نجده في معاجم البلاغة الحديثة، فهم يعرِّفون المسند بتعريف يطابق تعريف جمهور النُّحاة له، فمن ذلك قول الدُّكتور أحمد مطلوب في تعريف المسند: "المسند هو المحكوم به أو المخبر به، ففي قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلَّذِينَ يُقَٰتِلُونَ فِي سَبِيلِهِۦ صَفّا كَأَنَّهُم بُنْيَٰنٌ مَّرْصُوصٌ٤﴾ [الصَّف: ٤]، أسندنا المحبَّة إلى الله تعالى فهي مسند ولفظ

(١) دلائل الإعجاز، الجرجاني، (١٨٩).

(٢) يتكرَّر هذا البيت كثيرًا في المدوَّنات البلاغيَّة دون نسبة، وذكر محمود شاكر أنَّه "مشهور غير منسوب"، (دلائل الإعجاز، هامش رقم ١، في صفحة ٢٣٨)، وذكر الصعيدي أنَّه: "لا يُعلم قائله"، (بُغية الإيضاح، هامش رقم ٢، في صفحة ٥٧).

(٣) مفتاح العلوم، السكاكي (١٧٦).

(٤) ديوان الأُقَيْشَرِ الأَسَدِي (٩٢).

(٥) مفتاح العلوم، السكاكي (١٧٦).

الجلالة مسند إليه"[١]، وقال في تعريف المسند إليه: "هو المحكوم عليه أو المخبر عنه، ففي قوله تعالى: ﴿وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلْمُنَٰفِقِينَ وَٱلْمُنَٰفِقَٰتِ وَٱلْكُفَّارَ نَارَ جَهَنَّمَ خَٰلِدِينَ فِيهَآ هِيَ حَسْبُهُمْ وَلَعَنَهُمُ ٱللَّهُ وَلَهُمْ عَذَابٌ مُّقِيمٌ ٦٨﴾ [التَّوْبَة : ٦٨]، أسند الوعد إلى الله سبحانه، فلفظ الجلالة مسند إليه، والوعد مسند"[٢]. وهذا -أيضًا- ما نجده في المدوَّنة البلاغيَّة الحديثة، فالدُّكتور محمَّد أبو موسى يقول: "والبلاغيُّون يسمُّون المثبت حديثًا أو مسندًا، والمثبت له محدَّثًا عنه أو مسندًا إليه"[٣].

واستنادًا إلى ما تقدَّم فإنَّ المسند -عند البلاغيِّين- هو الفعل في الجملة الفعلية، والخبر في الجملة الاسميَّة، والمسند إليه هو الفاعل أو نائب الفاعل في الجملة الفعليَّة، والمبتدأ في الجملة الاسميَّة، وإذا استقرَّ ذلك المفهوم يتبقَّى مسألة رُتبة كلٍّ من المسند والمسند إليه في الجملة الفعليَّة والاسميَّة، وهذا ما سيفصلُّه المطلب الآتي:

ثانيًا: مُفْهُومُ الرُّتْبَةِ:

الرُّتبة اسم مشتقٌّ من مادَّة (رَتَبَ)، وبالنَّظر في مدلولات هذه المادَّة تجد فيضًا دلاليًّا يصعب السَّيطرة عليه، ففي لسان العرب تَرِدُ بمعنى الثَّبات وعدم الحركة والدَّوام والإقامة والتَّقارب والارتفاع والانتصاب، ويُطْلق على العبد اسم (التُّرْتُب)، وعلى غِلَظ العيش وشِدَّته اسم (الرَّتَب)[٤]. والمعاني ذاتها تتكرَّر في كثيرٍ من المعاجم[٥]، فلا حاجة إلى استعراضها وإثباتها في هذا المقام، والمهمُّ هنا معرفة دلالات (الرُّتبة) اللُّغويَّة، فابن منظور يُفرِّق بين (الرَّتَبَة) بفتح الرَّاء والتَّاء والباء، وبين (الرُّتْبَة) بضمِّ الرَّاء وسكون التَّاء وفتح الباء، فيقول: "والرَّتَبَةُ: الواحدة من رَتَبَات الدَّرَج. والرُّتْبَةُ والمَرْتَبَةُ: المَنْزِلَةُ عِنْدَ المُلُوكِ ونحوها"[٦]. فابن

(١) معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطورها، مطلوب (٣/٢٥٤).
(٢) معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطورها، مطلوب (٣/٢٥٦).
(٣) خصائص التراكيب، أبو موسى (١١٤).
(٤) لسان العرب، ابن منظور (٣/١٥٧٤ و١٥٧٥).
(٥) يُنظر: تاج العروس، الزبيدي مادة رتب، وكذلك أساس البلاغة، الزمخشري، مادة رتب.
(٦) لسان العرب، ابن منظور (٣/١٥٧٥).

منظور أشار إلى دلالتين: دلالة حسيَّة تتمثَّل في عتبة الدَّرج، ودلالة معنويَّة تتمثَّل في قَدْرِ الشَّخص وقيمته، فكأنَّ قيمة المرء في صدور الرِّجال لها عَتَبٌ يُماثل عَتَب الدَّرج، وبذلك انتقلت المفردة من معنى إلى معنى عن طريق المجاز، ولهذا عدَّها الزَّمخشريُّ من المجاز فقال: "ومن المجاز: لفلان مرتبة عند السُّلطان ومنزلة. وهو من أهل المراتب، وهو في أعلى الرُّتب"(١)، ويستشفُّ من هاتين الدَّلالتين أنَّ الرُّتبة تعني مكانة الشَّيء في نسق معيّن، وهذه المكانة لها سمة الثَّبات فلا تتقدَّم أو تتأخَّر، ولو حدث تغيير في هذه المكانة لحدث خلل في النَّسق نفسه ممَّا يؤدِّي إلى هدم وبناء من جديد.

هذه هي الدَّلالات اللُّغويَّة للرُّتبة، وأمَّا دلالاتها في الاصطلاح فلا بدَّ من الوقوف على دلالاتها عند النَّحويّين والبلاغيّين؛ وذلك لأن للمصطلح أهميَّة في العلمين تتمثَّل في الموقع المستحقِّ للكلمة في الجملة، وبمعرفة هذه الأحقيَّة تُعرف مواطن العدول عن وضع الكلمة في مرتبتها المستحقَّة.

الرُّتْبَةُ عِندَ النَّحْوِيّينَ:

تشغل الرُّتبة حيّزًا في أبحاث النَّحويّين، ولها عندهم أهميَّة بالغة تعادل في بعض الأحيان أهميَّة العلامات الإعرابيَّة لا سيَّما في الكلمات المبنيَّة، فهي قرينة لفظيَّة تُرشد إلى موقع الكلمة الإعرابيّ إذا تعذَّر ظهور علامات الإعراب، فالرُّتبة في اصطلاح النَّحويّين "هي الموقع الذِّكريّ للكلمة في جملتها، فيُقال: رتبة الفاعل التَّقدُّم على المفعول، ورتبة المفعول التَّأخر عن الفاعل. ورُتبة المبتدأ أنْ يتقدَّم على الخبر، ورُتبة الخبر أنْ يتأخَّر عن المبتدأ. فإنْ تقدَّمت الكلمة في الجملة بحسب رُتبتها المقرَّرة لها قيل فيها إنها متقدِّمة رتبة، وإن تأخَّرت عمَّا هو مقرَّر لها قيل إنَّها متأخِّرة رُتبة"(٢). وبذلك يظهر أنَّ الرُّتبة عند النَّحويّين تقنية تنظيميَّة تُعْلِم بموقع الكلمة الأصليّ في بناء الجملة وفق نظام التَّراتبيَّة في الجملة الاسميَّة أو الفعليَّة.

وإذا أعلمتْ الرُّتبة بموقع الكلمة الأصليِّ وفق نظام التَّراتبيَّة في الجملة العربيَّة فإنَّ أيَّ

(١) أساس البلاغة، الزمخشري (١/٣٣٥).

(٢) معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، اللبدي (٩٢).

تغيير يطرأ على هذه التَّراتبيَّة في أيِّ تركيبٍ للجملة بتقديم وتأخير يسهل تحديده ومعرفته، ومن هذا المنطلق تحدَّث بعض النَّحويِّين عن رتبة محفوظة وغير محفوظة. فالمحفوظة تعني موقع الكلمة الثَّابت الَّذي لا يمكن تغييره في التَّركيب، ومن أمثلة ذلك تقدُّم الموصوف على الصفة، والرُّتبة غير المحفوظة تعني موقع الكلمة المرن الَّذي يمكن تغييره بتقديم أو تأخير في التَّركيب، ومن أمثلته تقديم الخبر على المبتدأ والمفعول به على الفعل والفاعل(١).

الرُّتْبَةُ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ:

لا يتحدَّث البلاغيُّون عن الرُّتبة صراحة، وإنَّما يفهم من كلامهم في باب التَّقديم والتَّأخير أنَّ الرُّتبة تعادل الأصل الَّذي يُبنى عليه التَّركيب، ومن ذلك قول السَّكَّاكيِّ عن دواعي تقديم المسند إليه: "وأمَّا الحالة الَّتي تقتضي تقديمه على المسند فهي متى كان ذكره أهم، ثُمَّ إنَّ كونه أهم، يقع باعتبارات مختلفة: إمَّا لأنَّ أصله التَّقديم ولا مقتضى للعدول عنه..."(٢)، فالسَّكَّاكيُّ يرى أنَّ لتقديم المسند إليه غرضًا عامًّا هو الأصل، ويتمثَّل هذا الغرض بكون المسند إليه أهم من المسند فيقدَّم عليه، وهذه العبارة تُذكِّر بعبارة سيبويه "كأنَّهم إنَّما يقدِّمون الَّذي بيانه أهمُّ لهم وهُمْ به أَعْنى، وإنْ كانا جميعًا يُهِمَّانِهم ويَعْنِيانهم"(٣).

فكأنَّ السَّكَّاكيَّ وقبله سيبويه يرون أنَّ لأيِّ تقديم غرضًا عامًّا هو كونه أهمَّ بالنِّسبة للمتكِّلم، وينبثق من هذا الغرض العامِّ أغراضٌ فرعيَّةٌ منها كون التَّركيب جاء على أصله ولم يعدل عنه، ومجيء التَّركيب على أصله لا يمكن تصوره بمعزل عن الرُّتبة الَّتي تحدَّث عنها النَّحويُّون، فالرُّتبة تبدو عند البلاغيِّين هي المعيار الَّذي يحدِّد مجيء مكوِّنات الجملة على الأصل أو مجيئها على خلاف الأصل، ثُمَّ إنَّ لمجيئها على خلاف الأصل اعتباراتٍ بلاغيَّة كثيرة كالتَّعظيم والتَّحقير وتعجيل المسرَّة وتعجيل المساءة إلى غير ذلك.

ولعلَّ عدم تحدُّث البلاغيِّين عن الرُّتبة يعود إلى اعتمادهم على حديث النَّحويِّين عنها، فكأنَّهم اكتفوا بما قاله النَّحويُّون وبنوا عليه تصوُّرهم لتركيب الجملة العربيَّة، وانطلقوا منه في

(١) يُنظر: اللُّغة العربيَّة: معناها ومبناها، حسان (٢٠٧ و٢٠٨).
(٢) مفتاح العلوم، السكاكي (١٩٤).
(٣) الكتاب، سيبويه (١/٣٤).

تمييز ما جاء على الأصل من التَّراكيب وما خرج عنه، وهذه عادةً جرى عليها البلاغيُّون، فهم يُناقشون المسائل الَّتي تتعلَّق بالأسلوب الَّذي جاء فيه التَّركيب ومعانيه، وأمّا أحكامه اللُّغويَّة فهم يعتمدون على ما قاله النُّحاة.

هذا ما يمكن قوله عن مفهوم الرُّتبة عند البلاغيِّين، والاستطراد في هذا المطلب يدخلنا لا محالة في مسألة التَّقديم والتَّأخير؛ لأنَّ حديث البلاغيِّين عن الرُّتبة في الحقيقية لم يكن حديثًا صريحًا مستقلًّا، بل هو حديث يفهم من تضاعيفه الَّتي جاءت عرضًا أثناء مناقشتهم لمسائل التَّقديم والتَّأخير، ومن هذا المنطلق سيفرد البحث هذه المسألة بمطلب خاصٍّ بها في المطلب الآتي.

ثَالِثًا: مَفْهُومُ التَّقْدِيمِ وَالتَّأْخِيرِ:

التَّقديم والتَّأخير من المصطلحات الأساسيَّة عند النَّحويِّين، وهو -أيضًا- من المصطلحات الأثيرة عند البلاغيِّين، ولا يكون حديثٌ عن التَّقديم إلَّا واستتبعه حديث عن التَّأخير، فإذا قدَّمتَ أحد أجزاء التَّركيب فبالضرورة أنَّك أخَّرتَ أحد الأجزاء الأخرى، ومن هذا يتبيّن وجه الارتباط بينهما. والَّذي يبدو أنَّ هذه الثُّنائيَّة لا يمكن فصلها والتعامل مع جزئيها على انفراد، وممَّا يدل على ذلك أنَّ البلاغيِّين عند حديثهم عن الأغراض البلاغيَّة لتقديم المسند إليه تجد أنَّهم يُوقِفون الحديث عن الأغراض البلاغيَّة لتأخير المسند، ويعلِّلون ذلك بأنَّ أغراض تقديم المسند إليه هي ذات أغراض تأخير المسند، واستنادًا إلى ذلك فإنَّ الحديث عن مفهوم التَّقديم والتَّأخير في هذا المطلب سيكون حديثًا عن مصطلحٍ ثنائيٍّ مركَّبٍ من جزأين.

والتَّقديم في اللُّغة ضدَّ التأخير، يقال: "قَدَمَ يَقْدُمُ وَتقَدَّمَ يَتَقَدَّمُ وَأَقْدَمَ يُقْدِمُ وَاسْتَقْدَمَ يَسْتَقْدِمُ بمعنًى واحدٍ"(١)، وهي -أيضًا- تتضمَّن معنى السَّبق، وهذا المعنى ذكره ابن فارس في قوله: "القاف والدَّال والميم أصلٌ صحيحٌ يدلُّ على سبق ورَعْف، ثمَّ يفرَّع منه ما

(١) لسان العرب، ابن منظور (٣٥٥٣/٥).

يقاربه"[١]. وأمَّا التَّأخير فهو "ضِدُّ التَّقديم. ومُؤَخَّرُ كُلِّ شيءٍ بالتَّشديد خِلافُ مُقَدَّمِه"[٢]. ويُستنتج من المعنى اللُّغويّ لكلٍّ من التَّقديم والتَّأخير ارتباط بعضهما ببعض، ففي الحديث عن معنى التَّقديم يُقال هو ضدُّ التَّأخير وفي ذلك إحالة إلى معنى التَّأخير، وعند الذَّهاب إلى مادَّة (أخر) للبحث عن معنى التَّقديم استنادًا إلى هذه الإحالة تجد إحالة معاكسة إلى معنى التَّقديم، فيُقال في ذلك الموضع: هو ضِدُّ التَّقديم. وعلى ذلك يصعب تحليل دلالات التَّقديم والتَّأخير اللُّغويَّة واستنباط المعاني منهما؛ لأنَّ الحديث فيهما مقتضب، ولعلَّ الاقتضاب يعود إلى وضوح معنى أحدهما باستحضار مقابله وضدِّه.

التَّقْدِيمُ وَالتَّأْخِيرُ عِنْدَ النَّحْوِيِّينَ:

التَّقديم والتَّأخير من المباحث غير المسْتَقِلَّةِ عند النَّحويّينَ، فتجده مبثوثًا في أبواب متفرِّقة، فهو مثلًا حاضر في باب المبتدأ والخبر، وهو حاضر -أيضًا- في باب المفاعيل وذلك عند الحديث عن ضوابط تقدُّمها على العامل، وحديث النَّحويِّين عنهما يكاد ينحصر في ضوابط جواز التَّقديم والتَّأخير، أو في ذكر الموانع الَّتي تمنع المتكلِّم من التَّصرُّف في تقديم بعض أجزاء التَّركيب وتأخير بعضها الآخر.

وجاء في معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة أنَّ التَّقديم "هو خلاف التَّأخير، وهو أصل في بعض العوامل والمعمولات، ويكون طارئًا في بعضها الآخر"[٣]، ومعنى ذلك أنَّ بعض التَّراكيب تلزم الأصل وهو التَّقديم، وذلك كتقديم المبتدأ على الخبر، وبعض التَّراكيب يطرأ عليها التَّقديم مع أنَّ أصلها التَّأخير، وذلك كتقديم الخبر إذا كان شبه جملة والمبتدأ نكرة، ففي هذه الحالة يجب تقديم الخبر على المبتدأ، وهذا على خلاف الأصل، وأمَّا التَّأخير في الاستعمال النَّحويّ فهو "حالة من التَّغيير تطرأ على جزء من أجزاء الجملة، وتُوجب وضعه في موضع لم يكن له في الأصل"[٤].

---

(١) مقاييس اللغة، ابن فارس (٧٦٥).
(٢) لسان العرب، ابن منظور (٣٨/١).
(٣) معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، اللبدي (١٨٣).
(٤) معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، اللبدي (٩).

ويُفهم ممَّا ذكره اللبدي أنَّ التَّقديم ضربان: ضربٌ جارٍ على الأصل، ويعني به مجيء مكوِّنات الجملة وفق نموذج الجملة الاسميَّة، أو وفق مكونات الجملة الفعليَّة، ففي الجملة الاسميَّة يقدَّم المبتدأ على الخبر، وفي الجملة الفعليَّة يقدَّم الفعل على الفاعل والمفعول. وضربٌ آخر أسماه بالطارئ، ويعني به مجيء مكوِّنات الجملة على خلاف نموذج الجملة الاسميَّة أو الفعليَّة، فيقدَّم الخبر على المبتدأ والمفعول على الفعل، ويفهم ممَّا ذكره -أيضًا- أنَّ التَّأخير تغيير يعتري بعض مكوِّنات الجملة، ويحتِّم وضع تلك المكوِّنات في مواضع غير مواضعها الأصليَّة.

وما ذكره اللبدي من تقسيم التَّقديم إلى تقديم جارٍ على الأصل وتقديم طارئ يوجب عليه تقسيم التَّأخير إلى تأخير جارٍ على الأصل وتأخير طارئ، ولكنَّه لم يفعل، وليته صنع في حديثه عن التَّقديم ما صنعه في حديثه عن التَّأخير، فالخبر عندما يقدَّم على المبتدأ فإنَّه يأخذ مكانًا ليس مكانه، والمبتدأ عندما يؤخَّر فإنَّه يأخذ مكانًا ليس مكانه؛ وذلك لأنَّ الخبر قُدِّم من تأخير والمبتدأ أُخِّر عن تقديم، فانتقلا من مكانهما الأصليّ إلى مكان آخر ليس لهما في الأصل؛ وعلى هذا ينبغي أنَّ يقول في التَّقديم ما قاله في التَّأخير من حيث إنَّه تغيير طارئ على بعض أجزاء الجملة توجب وضعه في موضع غير موضعه. وأمَّا الَّذي أسماه بتقديم جاء على الأصل فهو في حقيقته ليس تقديمًا؛ لأنَّ معنى التَّقديم يوجب أنَّه مقدَّم من تأخير، وليس الأمر هنا كذلك، بل هذا مكانه في الأصل فكيف يقال إنَّه قُدِّم؟ فالأصل أنْ يقال: ابتداء بالمبتدأ (مثلًا) وليس قدَّم المبتدأ على الخبر؛ لأنَّ هذا هو مكان المبتدأ في الأصل فلم يقدِّمه أحد، وعند الوصول إلى هذه المسألة ينبغي نقل البحث من التَّقديم والتَّأخير إلى البحث في أسرار العدول عن الابتداء بما هو أصل إلى الابتداء بما هو طارئ.

التَّقْدِيمُ والتَّأخِيرُ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ:

اعتنى البلاغيُّون بأسلوب التَّقديم والتَّأخير، وفصَّلوا في تنوّع صوره واختلاف مقاصده، وتطرَّقوا إلى جماليَّاته البيانيَّة، ولعلَّ عبد القاهر الجرجانيَّ أكثر من أطنب في بيان محاسنه،

وعباراته في هذا الباب معروفة مشهورة[١]، والتَّقديم والتَّأخير عنده يأتي على قسمين[٢]:

- **الأوَّل**: تقديم على نيَّة التَّأخير، وهو يعني به كلَّ شيء قدَّمته وأبقيتَه على حكمه الَّذي كان عليه دون أنْ تنقله من باب إلى باب، كتقديم المفعول به، فتقول: ضربتُ زيدًا، ثمَّ تقول زيدًا ضربته. فالمفعول به بقي مفعولًا به بعد تقديمه ولم تجعله مبتدأً ولم يتغير الحكم الإعرابيُّ.
- **الثَّاني**: تقديم لا على نيَّة التَّأخير، وأراد به كلَّ أمر قدَّمتَهُ وغيَّرتَ في حكمه الَّذي كان عليه ونقلته من باب إلى باب جديد، وذلك كتقديم المفعول به، نحو قولك: أكرمتُ زيدًا، ثمَّ تُقَدِّم وتقول: زيدٌ أكرمتُهُ. فزيد في الجملة الأولى مفعول به، وبعد تقديمه نقلته من باب المفعوليَّة إلى باب الابتداء وجعلته مبتدأ فتغيَّر حكمه الإعرابيّ.

ومفهوم التَّقديم والتَّأخير عند البلاغيِّين قائم على النَّقل، وذلك كنقل المؤخَّر ووضعه مكان المقدَّم، ولذلك عَدَّه بعض البلاغيِّين من أبواب المجاز؛ "لأنَّ تقديم ما رتبته التَّأخير كالمفعول وتأخير ما رتبته التَّقديم كالفاعل نقل كل واحد منهما عن رتبته وحقِّه"[٣]. وعلى هذا فإن التَّقديم والتَّأخير عندهم يستند إلى الرُّتبة كالنَّحويِّين، ولكنَّهم في بعض أمثلتهم يخالفون ضوابط الرُّتبة، فينظرون إلى المسند إليه (مثلًا) في الجملة الفعليَّة في قولك: (زيد سافر) على أنَّه متقدِّمٌ على الفعل، ومعلوم أنَّ المسند إليه (الفاعل) لا يتصوَّر تقدُّمه على الفعل؛ لأنَّ تقدُّمه على الفعل مستبعد من النَّاحية اللُّغويَّة ومن النَّاحية العقليَّة، فمن النَّاحية اللُّغويَّة إذا قلت: سافر زيدٌ، يكون زيد فاعلًا. وإذا قدَّمتَ المسند إليه وَقلت: زيدٌ سافر، يكون زيد مبتدأ والفاعل ضميرًا مستترًا يعود على زيد، وهذا الإشكال واللَّبس ينتج من كون المسند إليه مفردًا، فيحدث عند المتلقِّي وهمٌ بأنَّ الفاعل تقدَّم على الفعل، وهو في الحقيقة مبتدأ وليس فاعلًا مقدَّمًا. وهذا التَّوهُّمُ يزول عندما يكون المسند إليه مثنًّى أو جمعًا، ففي المثنى (مثلًا) تقول: الطالبان ذهبا، فالطالبان مبتدأ وألف الاثنين فاعل للفعل

(١) وهي قوله: "هو باب كثير الفوائد، جمُّ المحاسن، واسع التصرف...". دلائل الإعجاز، الجرجاني (١٠٦).
(٢) يُنظر: دلائل الإعجاز، الجرجاني (١٠٦).
(٣) معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطورها، مطلوب (٣٢٥/٢).

(ذهب)، فهل يصحَّ أن نقول: إنَّ الطالبين فاعل وألف الاثنين فاعل أيضًا؟ على رأي مَن يجيز تقدُّم الفاعل على الفعل في قولك: زيد سافر. هذا من النَّاحية اللُّغوية واتَّضح من هذه النَّاحية أنَّ الفاعل لا يُتَصَوَّر تقدُّمه على الفعل، وأمَّا من النَّاحية العقليَّة فالعربيُّ عندما يسمع كلمة زيدٌ (مثلًا) يترقَّب الخبر فيقول: ما باله؟ والمتكلِّم هنا قد يخبر عنه بمفرد فيقول: مسافر، أو قد يخبر عنه بشبه جملة (جار ومجرور) فيقول: في الدار، وقد يخبر عنه بشبه جملة (ظرف) فيقول: خلف البيت، وقد يخبر عنه بجملة اسميَّة فيقول: أبوه مسافر، وقد يخبر عنه بجملة فعلية فيقول: سافرَ، وهو في كلِّ الاحتمالات ينتظر الخبر ولا ينتظر الفعل، فلو كان (زيد) يمكن أن يكون فاعلًا لانتظر الفعل لا الخبر.

وإن قال قائل سلَّمنا بأنَّ تقديم الفاعل على الفعل لا يستقيم لا من النَّاحية اللُّغوية ولا من النَّاحية العقليَّة، ماذا نفعل مع بعض مَن يجيز تقدَّم الفاعل على الفعل من النُّحاة؟ والجواب عن هذا التَّساؤل سهلٌ؛ وذلك لأنَّ الَّذين يجيزون تقديم الفاعل على الفعل قلِّة والَّذين يمنعون تقديم الفاعل على الفعل أكثريَّة، وهناك أصل بلاغيٌّ مهمٌّ في مسألة الأقليَّة والأكثريَّة في الأساليب والتَّراكيب العربيَّة، فالبلاغيُّون في حديثهم عن شرط فصاحة الكلام تحدَّثوا عن مسألة (خلوص الكلام من ضعف التَّأليف)، "ويحصل هذا الخلوص بكون الكلام جاريًا على القانون المشهور"[(١)]، ويريدون بالقانون المشهور "قوانين النَّحو المعتمدة عند جمهور النُّحاة"[(٢)]، وخلاصة هذا الأصل أن يكون في كلام المتكلِّم مسألة خلافيَّة بين النُّحاة، بشرط أن يكون الخلاف بين أقليَّة وأكثريَّة، ففي هذه الحال إذا اختار المتكلِّم رأي الأكثريَّة كان كلامه فصيحًا، وإن اختار رأي الأقليَّة كان كلامه غير فصيح، وعلى هذا لا يمكن اعتماد رأي مَن يجيز تقديم الفاعل على الفعل؛ لأنَّ رأي الجمهور يمنع مثل هذا التَّقديم ولا يجيزه، ولو اختار المتكلِّم رأي الأقليَّة لخرج كلامه من الفصاحة ومن ثَمَّ خرج عن البلاغة؛ لأنَّ حدَّ بلاغة الكلام "مطابقته لمقتضى الحال مع فصاحته"[(٣)]، فالكلام من شروط بلوغه درجة البلاغة حصول الفصاحة لمفرداته وتراكيبه.

(١) شرح مواهب الفتَّاح على تلخيص المفتاح، المغربي (٦١/١).
(٢) علوم البلاغة وتجلِّي القيمة الوظيفيَّة في قصص العرب، شادي (٣٠).
(٣) المُطوَّل، التفتازاني (١٧).

واستنادًا إلى ما تقدَّم يتبيَّن أنَّ الفاعل لا يمكن أنْ يتقدَّم على الفعل؛ لأنه إنْ تقدَّم وجب تغيير حكمه من الفاعليَّة إلى الابتداء فيكون مبتدأ، والمبتدأ يأتي في الأصل -حسب التَّراتبيَّة في الجملة الاسميَّة- أولًا ثمَّ يُأتي الخبر، فكيف يقال: إنَّ المسند إليه مقدَّم وهذا مكانه الأصليُّ؟ وإنْ كان البلاغيُّون يقصدون بتقديم المسند إليه أنَّ المسند إليه جاء أوَّلًا فكيف نتعامل مع المسند إذا قُدِّم على المسند إليه، فهل وضع المتأخِّر مكان المتقدِّم ووضع المتقدِّم مكان المتأخر سيّان مع وضع تقديم المتقدِّم وتأخير المتأخر؟

والقول الَّذي قيل عن عدم استقامة تقديم الفاعل على الفعل في الجملة الفعليَّة يقال عن عدم استقامة تقديم المبتدأ على الخبر في الجملة الاسميَّة؛ وذلك لأنَّ المبتدأ هذا مكانه ورتبته في الجملة الاسميَّة، فالمبتدأ قد يؤخَّر ولكنَّه لا يقدَّم.

وظاهرٌ أنَّ في حديث البلاغيّين قلقًا وخللًا، وهذا ما جعل السُّبكي يعلِّق على حديث القزوينيّ في تقديم المسند إليه بقوله: "يريد التَّقديم المعنويَّ، فإنَّ المسند إليه محكوم عليه، والمحكوم عليه متقدِّم في الذِّهن على المحكوم به، وإنْ أراد التَّقديم اللَّفظيَّ فذلك يختلف، فإنَّ الأصل في المسند إليه التَّقديم، إنْ كانت الجملة اسميَّة، والتَّأخير إنْ كانت فعليَّة، إلَّا إذا قلنا: إنَّ الفاعل فرع، والمبتدأ أصل، فإنَّه حينئذ أصله التَّقديم"(١). وظاهرٌ من كلام السُّبكيّ التَّكلُّف والاستعانة بالمنطق من أصل وفرع، وَيَظْهَرُ -أيضًا- بوضعه احتمالات لقول القزوينيّ الاضطرابُ والحيرةُ، والَّذي دفعه إلى ذلك قلق حديث البلاغيّين عن مسألة التَّقديم والتَّأخير.

وعلى أيَّة حال، فإنَّ البلاغيَّين ينظرون في هذه المسألة إلى الرُّتبة، وهذا يعني أنَّهم يريدون تقديم ما حقَّه التَّأخير وتأخير ما حقَّه التَّقديم، ومرجعهم في هذه المسألة قول النُّحاة، فهم "جعلوا للكلام رتبًا بعضها أسبق من بعض، فإنْ جئت بالكلام على الأصل لم يكن من باب التَّقديم والتَّأخير، وإنْ وضعتَ الكلمة في غير مرتبتها دخلتَ في باب التَّقديم والتَّأخير"(٢).

وبعد أنْ اتَّضحتْ غاية البحث وتبيَّن هدفه، فإنَّ الدِّراسة ستتناول قلق مبحث التَّقديم

(١) عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، السبكي (٢٣٢/١).
(٢) الجملة العربيَّة: تأليفها وأقسامها، السامرائي (٣٧).

والتَّأخير عند البلاغيّين، وستخصِّص المبحث الثَّاني للتَّقديم والتَّأخير في الجملة الاسميَّة، والمبحث الثَّالث ستخصِّصه للتَّقديم والتَّأخير في الجملة الفعليَّة.

المَبْحَثُ الثَّانِي: تَقْدِيمُ المَسْنَدِ إِلَيْهِ، وَتَأْخِيرُ المُسْنَدِ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ عند البلاغيين.

الجملة الاسميَّة هي ما بُدِئَتْ باسم حقيقة، نحو: الرِّياض جميلةٌ، فهذه الجملة بَدَأَتْ باسم وهو (الرِّياض)؛ ولذلك سُمِّيَتْ اسميَّة. وقد تبدأ باسمٍ حكمًا، نحو: في مكَّة المكرَّمة بَيْتُ اللهِ، فهذه الجملة بدأتْ بحرف جرٍّ (في) ومع ذلك فهي جملة اسميَّة؛ لأنَّ شبه الجملة (في مكَّة المكرَّمة) قُدِّمتْ من تأخير، وأصل التَّركيب (بَيْتُ اللهِ في مكَّة المكرَّمة). والجملة الاسميَّة إجمالًا لها صورتان:

- **الصُّورة الأولى**: الجملة الاسميَّة الَّتي لم يدخل عليها ناسخ من نواسخ الجملة الاسميَّة، نحو: طاهر زمخشري شاعرٌ سعوديٌّ.
- **الصُّورة الثَّانية**: الجملة الاسميَّة الَّتي دخل عليها أحد النَّواسخ، نحو: أمستْ البلادُ كريمةً.

هذا ما يمكن قوله في مفهوم الجملة الاسميَّة، وأمَّا أسلوب التَّقديم والتَّأخير فيها فهو موضوع هذا المبحث، وستتناوله الدِّراسة في المطلبين الآتيين:

الأَوَّلُ: التَّرَاتُبِيَّةُ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ:

تتكوَّن الجملة الاسميَّة بعبارة النَّحويِّين من مبتدأ وخبر، وبعبارة البلاغيِّين من مسند إليه ومسند، ومسألة التَّسميَّة لا إشكال فيها؛ لأنَّ النَّحويِّين نظروا في المسند إليه (مثلًا) فوجدوه يأخذ صورًا متعدِّدة، فهو قد يكون فاعلًا أو نائب فاعل، أو قد يكون مبتدأ أو اسم كان إلى غير ذلك، فحاولوا التَّيسير على المتعلمين بتسمية مواطن المسند إليه الإعرابيَّة المتعدِّدة بأسماء متعدِّدة حتَّى يحصل تمييز واضح لتلك المواطن، وأمَّا البلاغيُّون فعنايتهم منصبَّة على أحوال المسند إليه والمسند البلاغيَّة بصرف النَّظر عن معانيه الإعرابيَّة، ولذلك تجاهلوا الأسماء الإعرابيَّة المتعدِّدة للمسند إليه والمسند، ولعلَّ هذا من أسباب ندرة استعمال النَّحويِّين للمسند إليه وكثرة استعمال البلاغيِّين لهما.

ويأتي المسند إليه (المبتدأ) في الجملة الاسميَّة أوَّلًا، ثمَّ يأتي المسند (الخبر) ثانيًا، وهذه التَّراتبيَّة في الجملة الاسميَّة إنَّما هي وفق نموذجها الأصلي، فإنَّ "الأصل في الجملة الَّتي مسندها اسم أنْ يتقدَّم المسند إليه على الاسم، أو بتعبير آخر أنْ يتقدَّم المبتدأ على الخبر ... فإن تقدَّم الخبر على المبتدأ نظرنا في أسباب ذلك"(١)، ويستشفُّ من كلام السَّامرَّائيِّ أنَّ العربيَّ يتصرَّف في الجملة الاسميَّة تصرُّفًا يتواءَمُ مع مشاعره وأحاسيسه وأفكاره ومعانيه، فتارَّة تجده يلتزم التّراتبيَّة في الجملة، وإذا التزم تلك التَّراتبيَّة لا يُسأل عن سبب ذلك الالتزام، وتارَّة أخرى يغيِّر في هذه التراتبيَّة بالتَّقديم والتَّأخير، وإذا غيَّر في هذه التَّراتبيَّة يُسأل عن السَّبب الَّذي ألجَأَهُ إلى ذلك التَّغيير؛ وذلك لأنَّ ما جاء على الأصل لا يُسأل عن سبب مجيئه على أصله الَّذي وُضِعَ له، وما خالف الأصل يُسأل عن سبب مخالفته للأصل، ولا بدَّ أنْ يكون لتلك المخالفة أغراض بلاغيَّة يسعى المتكلِّم إلى الإيماء إليها، وإلَّا كان تصرُّفه بالتَّقديم والتَّأخير ضربًا من العبث، والبحث عن سبب مخالفة ذلك الأصل والتَّغيير في تلك التَّراتبيَّة هو جوهر البحث في أسلوب التَّقديم والتَّأخير.

وما تقدَّم كلُّه لا بأس به ولا إشكال فيه، وإنَّما الإشكال يكمن في حديث البلاغيِّين عن أسلوب التَّقديم والتَّأخير، فكما تقدَّم فإنَّ التَّراتبيَّة في الجملة الاسميَّة تقتضي أنَّ المسند إليه يأتي أوَّلًا، والمسند يأتي ثانيًا، وإذا جاءت الجملة وفق هذا النموذج فلا تقديم فيها ولا تأخير، إلا أنَّ البلاغيِّين يتحدَّثون -في أمثلة عديدة جاءتْ فيها الجملة وفق تلك التَّراتبية- عن تقديم وتأخير، وفي ذلك إبهام على القارئ وتلبيس عليه؛ لأنَّ التَّقديم يقتضي التَّقديم من تأخير والتَّأخير من تقديم، وأمَّا سبب اصطفاء المتكلِّم الابتداء بالمسند إليه أو المسند(٢)، فهذه مسألة أخرى تتعلَّق بأسلوب العدول عن الجملة الفعليَّة (مثلًا) إلى الجملة الاسميَّة.

هذا، وستناقش الدِّراسة مسألة الاضطراب في تقديم المسند إليه وتأخير المسند في الجملة الاسميَّة عند البلاغيِّين في شواهد مختارة من المدوَّنة البلاغيَّة العربيَّة، وذلك في المطلب الآتي:

(١) معاني النَّحو، السامرائي (١/١٣٩).

(٢) هذا الاصطفاء لا يكون إلاَّ في الجملة الَّتي مسندها فعل؛ لأنَّ الاصطفاء هنا إنَّما هو اصطفاء بين اسم وفعل، فقد يختار المتكِّم الفعل ويقول: انتصر الحقُّ. وقد يعدل عن ذلك ويختار الاسم فيقول: الحقُّ انتصر. وعلى كلٍّ فليس في الجملتين تقديم وتأخير، وإنَّما فيها عدول من اسم إلى فعل، أو من فعل إلى اسم، ولهذا العدول أسرار ولطائف بلاغيَّة.

الثَّاني: شَوَاهِدُ تَقْدِيمِ المُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَتَأْخِيرِ المُسْنَدِ فِي الجُمْلَةِ الاسْمِيَّةِ عِنْدَ البَلَاغِيِّينَ:

يصعب تتبَّع جميع شواهد تقديم المسند إليه وتأخير المسند في الجملة الاسميَّة في المدوَّنة البلاغيَّة؛ لأنَّ أيَّ محاولة من هذا القبيل ستطيل أمد البحث وتضخِّم صفحاته، ومن أجل ذلك عمد البحث إلى كتابين بلاغيّين قديمين، وآخرين حديثين، وذلك بغية تغطية أكبر قدرٍ زمنيٍّ ممكن، ووقع اختيار البحث على كتابي: (مفتاح العلوم) لأبي يعقوب السَّكَّاكيِّ، و(الإيضاح) للخطيب القزويني لتمثيل الفترة الأولى (القديمة)؛ لأنَّ هذين الكتابين هما أسُّ البلاغة العربيَّة الاصطلاحيَّة الَّتي نهل منهما أهل الشُّروح والحواشي، هذا ووقع اختيار البحث على كتابي: (خصائص التَّراكيب) لمحمد أبو موسى، و(المفصَّل في البلاغة العربيَّة) لعيسى علي العاكوب لتمثيل الفترة الثَّانية (الحديثة)؛ وذلك لأنَّ الكتابين يمثِّلان مدرستين مختلفتين، فكتاب (خصائص التَّراكيب) يعمد إلى التَّفصيل في التَّحليل البلاغيِّ، وكتاب (المفصَّل) يعمد إلى التركيز على الأمثلة دون التَّبحر في التَّحليل البلاغيِّ.

كِتَابُ (مِفْتَاحِ العُلُومِ) لِأَبِي يَعْقُوب السَّكَّاكِيِّ (ت: ٦٢٦هـ):

أَشَارَ السَّكَّاكيُّ في مقدِّمة حديثه عن تقديم المسند إليه على المسند إشارةً مهمَّةً، فهو حين ذكر أغراض تقديم المسند إليه على المسند قال: "إمَّا لأنَّ أصله التَّقديم ولا مقتضى للعدول عنه"(١)، ويُفْهَمُ من هذه العبارة أنَّ السَّكَّاكيَّ ينظر إلى أصل التركيب، أو بعبارة أخرى فإنَّه ينظر إلى التَّقديم اللُّغويِّ، وكأنَّ التَّقديم عنده -بحسب عبارته السَّابقة- يأتي على نوعين: تقديم جاء على الأصل، وتقديم لم يأتِ على الأصل. وعندما تنظر في جميع الأمثلة الَّتي أوردها تجد أنَّ المسند إليه جاء على الأصل ولم يُقَدَّم فيها من تأخير، فمن هذه الأمثلة الَّتي أوردها وجاء فيها خبر المسند إليه مفردًا قوله: "وإمَّا لأنَّ في تقديمه تشويقًا للسَّامع إلى الخبر ليتمكَّن في ذهنه إذا أورده، كما إذا قلت: صديقُكَ فلانٌ الفاعلُ الصَّانعُ رجلٌ صدوقٌ"(٢)، ولا يخفَى أنَّ (صديقُك) مسند إليه و(رجل) مسند، وباقي مكوِّنات الجملة نعوت للمسند إليه، أو المسند، ولا يخفى -أيضًا- أنَّ الجملةَ جملةٌ اسميَّة، وقد جاء

(١) مفتاح العلوم، السكاكي (١٩٤).
(٢) مفتاح العلوم، السكاكي (١٩٤).

طرفا الإسناد فيها على الأصل ولم يحدث فيها تقديم، ولو قدَّم المسند هنا لأمكن القول أنَّ فيها تقديمًا، ولكنَّ ذلك لم يحدث. وعليه فإنَّ المثال لا تقديم فيه، وأمَّا التَّشويق الَّذي ذكره فمردُّه إلى الفصل بين المسند إليه والمسند بفاصل فيه طول، وهو قوله: (الفاعل الصَّانع)، وهذا التَّطويل يجعل المتلقِّي ينتظر الخبر ليعرف ما بال صديقه، فالصَّداقة الحقيقيَّة تقتضي من الصَّديق أنْ يتشوَّق ويتطلَّع إلى معرفة حال صديقه ومن هذه الجهة حدث التَّشويق في المثال.

ومن الأمثلة الَّتي ذكرها السَّكَّاكيُّ لتقديم المسند إليه وكان الخبر جملةً قوله: "وإمَّا لأنَّ كونه متَّصفًا بالخبر هو المطلوب، كما إذا قيل لك: كيف الزَّاهد؟ فتقول: الزَّاهد يشرب ويطرب"(١)، فهذه الجملة اسميَّة، فالمسند إليه (الزَّاهد) جاء في مكانه ولم يقدَّم من تأخير، والمسند (يشرب ويطرب) هذه مكانه -أيضًا- ولم يؤخَّر من تقديم، وعليه فليس في الجملة تقديم ولا تأخير، فكلا طرفي الإسناد جاءا في مكانهما الأصلي، وواضح أنَّ في الجملة تهكُّمًا من خلال اتِّصاف المسند إليه (الزَّاهد) بالخبر (يشرب ويطرب)، ولا علاقة لمعنى التهكم في هذا المثال بالتَّقديم والتَّأخر، مع أنَّه ليس فيه من الأساس تقديم ولا تأخير، فالتهكُّم يستشفُّ من المفارقة بين الزُّهد وبين الشُّرْب والطَّرب؛ لأنَّ الزَّاهد إنَّما يكون زاهدًا عندما يزهد بملذَّات الحياة الدُّنيا، وهذا الزَّاهد الَّذي يسأل عنه السَّائل (يشرب ويطرب) فهو غارق بالملذَّات والشَّهوات، وبقرينة الطَّرب فإنَّ الشُّرب لا يُراد به شُرْبُ الماء، بل يُراد به شُرْبُ الخمور، وتجد في مجيء المسند فعلًا لطيفةً بلاغيَّة تكمن في حدوث الشُّرْبُ والطَّرب منه مرَّة بعد مرَّة وتجدُّد ذلك منه مرارًا وتكرارًا، فلم يكن منه الشُّرْب والطَّرب لمرَّة واحدة، بل كان منه مرَّات متعدِّدة، ورجل هذه حاله فمن أين يأتيه الزُّهد.

ومثلما مثَّل السَّكَّاكيُّ للمسند إليه الَّذي خبره مفرد وجملة مثَّل -أيضًا- للمسند إليه الَّذي خبره شبه جملة بقوله: "وإمَّا لأنَّ اسم المسند إليه يصلح للتَّفاؤل فتقدِّمه إلى السَّامع لتسرَّه أو تسوءه، مثل أنْ تقول: سعيد بن سعيد في دار فلان، وسفَّاك بن الجرَّاح في دار صديقك"(٢)، فكلٌّ من سعيد وسفَّاك مسند إليه، وكلٌّ من (في دار فلان وفي دار صديقك)

(١) مفتاح العلوم، السكاكي (١٩٥).
(٢) مفتاح العلوم، السكاكي (١٩٥).

مسند، وعلى ذلك يتبيّن أنَّ المسند إليه والمسند أخذا مكانهما الأصلي، ولم يطرأ على الجملة تقديم وتأخير، وأمَّا التَّفاؤل أو التشاؤم في الجملتين فمردُّهما إلى معنى الدَّلالة اللُّغويَّة في المفردتين؛ فالأولى تتضمَّن معنى السَّعد، والثَّانية تتضمَّن معنى سفك الدِّماء، واختيار الابتداء بالمفردتين لا علاقة له بغرض التَّفاؤل والتَّشاؤم؛ لأنَّ المتكلِّم لو قدَّم المسند (شبه الجملة) في كلتا الجملتين لأفادتْ معنى القَصر أو التَّأكيد، فالمتكلِّم بين خيارين إمَّا أنَّه يأتي بالجملة على أصلها دون تقديم وتأخير فتفيد مجرَّد الإخبار دون إفادة معاني القصر أو التَّأكيد، أو يغيِّر في أصل الجملة بتقديم ما حقَّه التَّأخير وتأخير ما حقَّه التَّقديم فتفيد بذلك معاني القَصر أو التَّأكيد بمعونة السِّياق.

وتأسيسًا على هذه الأمثلة يتبين أنَّ السَّكَّاكي نوَّع في أمثلته فذكر المسند إليه الذي خبره مفرد وجملة وشبه جملة، وظهر -أيضًا- أنَّ جميع الأمثلة الَّتي ذكرها لا تقديم فيها ولا تأخير. وأمَّا المعاني الَّتي ذكرها في تلك الأمثلة كالتَّشويق والتَّهكُّم والتَّفاؤل والتَّشاؤم فيستدلُّ عليها بقرائن ليس من بينها التَّقديم أو التَّأخير في طرفي الإسناد.

كِتَابُ (الإِيضَاحِ) لِلْخَطِيبِ القِزْوِينِيّ (ت: ٧٣٩):

لا يختلف القزوينيُّ في الأمثلة الَّتي أوردها عن السَّكَّاكيّ، فالأمثلة هي الأمثلة والكلام يكاد يكون تكرارًا لِمَا جاء في المفتاح، فعبارته (مثلًا) في حديثه عن تقديم المسند إليه: "إمَّا لأنَّه الأصل ولا مقتضى للعدول عنه"[١] هي عبارة السَّكَّاكيّ بتمامها، إلاّ أنَّه أورد مثالًا لإفادة تقديم المسند إليه التَّشويق يختلف عن المثال الَّذي جاء عند السَّكَّاكيّ، وهو قول الشَّاعر[٢]:

وَالَّذِي حَارَتْ البَرِيَّةُ فِيهِ حَيَوَانٌ مُسْتَحْدَثٌ مِنْ جَمَادِ

هذا المثال أورده الخطيب القزوينيُّ شاهدًا على تقديم المسند إليه، وبالنَّظر فيه يتبيّن أنَّ المسند إليه لم يقدَّم من تأخير؛ لأنَّ الجملة اسميَّة، ومكان المسند إليه فيها يأتي في صدر الجملة، إلَّا أنْ يكون هناك داعٍ يدعو لتأخيره فيتقدَّم المسند على المسند إليه. وبتحليل

(١) الإيضاح، القزويني (٦٥).
(٢) الإيضاح، القزويني (٦٥).

أجزاء الجملة يظهر أنَّ كلَّ الأجزاء جاءت في مكانها، فـ(الَّذي) مبتدأ، و(حيوان) خبر، وجملة (حارت البرية فيه) جملة الصِّلة، و(مستحدث من جماد) نعت للخبر، فليس في ذلك كله تقديم أو تأخير. وأمَّا التَّشويق الحاصل في البيت فإنَّ مرجعه إلى أنَّ الشَّاعر جاء بالمسند إليه معرَّفًا بالموصوليَّة، فاحتاج إلى جملة الصلة حتَّى يُتِمَّ المعنى، ثمَّ إنَّه ضمَّن جملة الصلة معنًى مبهمًا غريبًا (حارت البرية فيه)، ومن هذا المعنى الغريب حدث تشويقٌ وانتظار عند المتلقِّي للخبر ممَّا جعله يتطلَّع لمعرفة من هذا الَّذي حارت الخلائق فيه.

واستنادًا على ما تقدَّم، فإنَّ الأليق بهذا البيت أن يكون شاهدًا على الأغراض البلاغية لمجيء المسند إليه معرَّفًا بالموصوليَّة لا أن يكون شاهدًا على تقديم المسند إليه، فعلاوة على كون المثال لا تقديم فيه فإنَّ غرض التَّشويق الَّذي ذكره القزوينيُّ مستفاد من جملة الصِّلة.

كِتَابُ (خَصَائِصِ التَّرَاكِيبِ) لِمُحَمَّدٍ أَبُو مُوسَى:

تجنَّب الدُّكتور محمَّد أبو موسى الحديث عن إفادة تقديم المسند إليه الأغراض البلاغيَّة الَّتي ذكرها السَّكَّاكيُّ والقزوينيُّ من التَّشويق والتفاؤل والتَّشاؤم، وركَّز على تقديم المسند إليه على الخبر الفعليِّ، وهو ينقل عن البلاغيِّين أنَّ مثل هذا التَّقديم صالح لأنْ يُفيد أمرين: فقد يفيد تقوية الحكم ويمثِّل على ذلك بقوله: إنَّ قولك: "محمَّد يقول الشِّعر" أوكد في بيان أنَّه يقول الشِّعر من قولك: "يقول محمَّدٌ الشِّعر". هذا الأمر الأوَّل الَّذي يفيده التَّقديم، وأمَّا الأمر الثَّاني فإنَّ التَّقديم قد يفيد الاختصاص، وهذا "يكون إذا ساعد السِّياق على ذلك، تقول: أنا أَعْرِفُ هذه المسألة في سياق تعني فيه أنَّك وحدك الَّذي تعرفها"(١).

ثُمَّ ذكر أبو موسى أمثلة كثيرة لكلا الأمرين: إفادة التَّوكيد وإفادة الاختصاص، إلا أنَّ المقام لا يسع استعراض ذلك كله، وبالنَّظر في المثالين اللَّذين ذكرهما يتبيّن أنَّه لا تقديم فيهما، فالمثال الأوَّل الَّذي أفاد التَّوكيد، وهو قوله: "محمَّدٌ يقولُ الشِّعرَ" إنَّما حصل له التَّوكيد من تكرار الإسناد إلى المسند إليه؛ لأنَّ المبتدأ (محمَّد) هو الفاعل للفعل (يقول)، فأسند له بالابتداء مرَّة وأسند له بالفاعليَّة مرَّة أخرى، ومعلوم أنَّ التَّكرار يفيد التَّوكيد، وعلى ذلك فإنَّ سبب كون جملة "محمَّدٌ يقولُ الشِّعرَ" أقوى في التَّوكيد من قولك: "يقولُ

(١) خصائص التراكيب، أبو موسى (١١٤).

محمَّدٌ الشعرَ" يعود إلى تكرار الإسناد.

وأمَّا المثال الثَّاني الَّذي ذكره لإفادة معنى التَّخصيص وهو قوله: "أنا أعْرِفُ هذه المسألة" فلا تقديم فيه، وإنَّما فيه تكرار للإسناد كما هو الحال في المثال الأوَّل الَّذي مثَّله للتَّوكيد، فجملة "محمَّد يقول الشِّعرَ" -أيضًا- قد تدلُّ على التخصيص إذا عاون السِّياق على ذلك. فكلتا الجملتين تدلان على التَّوكيد؛ لأنَّ التِّكرار يفيد التَّوكيد، وكلتاهما -أيضًا- قد تدلان على التَّخصيص إذا وُجِدَ في السِّياق قرائن تدعم معنى التخصيص. وهذا الأمر لا يخفى على أبو موسى، ولذلك شَرَط في التَّقديم الَّذي يفيد التَّخصيص شرطًا وهو أنْ يدلَّ السِّياق عليه. فكأنَّ هذا الشرط هو الضَّابط الَّذي يفصل بين الجملة الأولى الَّتي تفيد التَّوكيد، والجملة الثَّانية الَّتي تفيد التَّخصيص، ولو نُظِرَ في أسلوب التَّخصيص لوُجِد أنَّه -أيضًا- يفيد التَّوكيد؛ لأنَّه "من الواضح أنَّنا لو رتَّبنا أساليب التَّوكيد وأدواته العديدة ترتيبًا تصاعديًّا حسب قوَّة التَّأكيد لكان القصر [التَّخصيص] قمَّة وغاية، ذلك أنَّه تأكيدٌ فوق تأكيد؛ لأنَّه يضغط جملتين في جملة"(١).

ومن هنا يُفهم سبب حصر التَّقديم على تقديم المسند إليه على المسند الفعليّ دون الاسميّ؛ وذلك لأنَّ تقديم المسند إليه على المسند الاسميّ ليس فيه تكرار للإسناد، فقولك: "محمَّد شاعرٌ" تفيد المعنى العام الَّذي يفيده قولك: "محمَّد يقول الشِّعرَ" في إفادة تحقق الشِّعرية عند محمَّد، إلَّا أنَّ الجملة الثَّانية تزيد على الأولى في التَّأكيد، وقد يرتقي التَّأكيد فيَصِل إلى درجة التَّخصيص إذا دلَّ السِّياق على ذلك.

كِتَابُ (المُفَصَّلِ فِي عُلُومِ البَلَاغَةِ) لِعِيسَى علي العَاكُوبِ:

ذكر الدكتور عيسى العاكوب أمثلةً كثيرة على أنَّها شواهد لتقديم المسند إليه على المسند، ووضع لهذه الأمثلة معانيَ بلاغيَّة، فمن ذلك أنَّ التَّقديم يفيد بحسب كلامه "تمكُّن الخبر في ذهن السَّامع؛ لأنَّ في المبتدأ تشويقًا إليه]...[ومن ذلك قول الشَّاعر:

ثَلاثَةٌ تُشْرِقُ الدُّنيَا بِبَهْجَتِهَا شَمْسُ الضُّحَى وَأَبُو إِسْحَاقَ والقَمَرُ"(٢)

(١) أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغيَّة، دراز (٩).

(٢) المفصَّل في علوم البلاغة، العاكوب (١٣٨).

وصحيح أنَّ في المثال تقديمًا؛ لأنَّ الشَّاعر قدَّم المسند (ثلاثة) وأخَّر المسند إليه (شمس الضحى وأبو إسحاق والقمر)، ولكنَّ الدكتور قدَّم هذا المثال على أنَّه مثال لتقدُّم المسند إليه على المسند! والحقُّ أنَّه مثال لتقديم المسند على المسند إليه، ولا شكَّ أنَّها زلَّة من العاكوب تثير الاستغراب. هذا، والتَّشويق في المثال حصل بتضمُّن المسند إجمال فيه إبهام، فحدث عند المتلقِّي تشوُّقٌ لتفصيل ذلك الإجمال الموجود في المسند.

ومن الأغراض البلاغيَّة التي يفيدها تقديم المسند إليه كما جاء عند العاكوب "تعجيل التَّلذُّذ بذكره كقول جَميل:

بُثَينَةُ مَا فيها إِذا مَا تبَصَّرتْ معابٌ ولا فيها إِذَا نُسِبَتْ أَشْبُ"(١)

وبالنَّظر في هذا المثال تجد أنَّ الجملةَ جملةٌ اسميَّة جاءت على الأصل، فـ(بثينة) مبتدأ، والخبر (ما فيها معابٌ)، وأمَّا إفادة الابتداء ببثينة التَّلذُّذ ففيه نظر؛ لأن الابتداء باسم محبوبته قد يفيد التَّبرك، وأمَّا التَّلذُّذ بذكر اسمها فيكون بمعونة التكرار، كما في قول قيس:

بالله يا ظَبيَاتِ القَاعِ قُلْنَ لَنَا لَيْلَايَ مِنْكُنَّ أم ليلى مِنَ البَشَرِ(٢)

فتكرار اسم المحبوبة (هنا) أفاد التَّلذُّذ بذكر اسمها؛ لأنَّه عندما ذكر العَلَمَ أوَّلًا كان عليه أن يذكره بضميره إذا تكرر مرَّة أخرى لا أنَّ يكرر العَلَم، فهو إذن وضع العَلَم مكان المضمر، والحاصل أنَّه لا تقديم في المثال والتَّركيب جاء على الأصل.

وأمَّا تقديم المسند إليه لإفادة تعجيل التَّبرك -كما جاء عند العاكوب- فقد مثَّل له بقوله: "اللهُ غايتنا ومحمَّدٌ نبينا"(٣)، وليس في المثالين المذكورين تقديم، فالمسند إليه في كلتا الجملتين جاء في مكانه، وكان يمكن (مثلًا) القول بأنَّ تقديم لفظ الجلالة واسم الرسول -صلَّى الله عليه وسلَّم- يفيدان تعجيل التَّبرك لو أنَّهما قُدِّما من تأخير، ولكنَّ مجيئهما في مكانهما يتعارض مع صفة التَّعجيل الَّتي ذكرها، فإذا كان هذا مكانهما الأصلي، فمِن أين

(١) المفصَّل في علوم البلاغة، العاكوب (١٣٩).

(٢) بيت مشهور في كثيرٍ من كتب البلاغة، منها ما جاء في كتاب المفصَّل للعاكوب في صفحة (١٣٩)، إلاَّ أني لم أجده في ديوان قيس بن الملوَّح برواية أبي بكر الوالبي.

(٣) المفصَّل، العاكوب (١٣٩).

جاء معنى التَّعجيل الَّذي ذكره؟

وفي ختام هذا المبحث يظهر أمران:

- الأوَّل: إنَّ المسند إليه في الجملة الاسمية لا يمكن تقديمه؛ لأنَّ التَّقديم اللُّغويَّ يقتضي تقديم الشَّيء من تأخير، والمسند إليه في هذه الجملة مكانه الصَّدارة، إلَّا إذا اقتضى أمر يدعو إلى تأخيره. وأمَّا المسند في الجملة الاسميَّة فقد يتقدَّم على المسند إليه؛ لأنَّه إذا قُدِّمَ فإنَّه يقدَّم من تأخير، ويعود سبب عدم تطرُّق البحث لتقديم المسند على المسند إليه في الجملة الاسميَّة إلى أنَّ هذا التَّقديم محتمل وممكن ووارد ولا إشكال فيه، وإنَّما الإشكال في تقديم المسند إليه على المسند، فهذا لا يمكن تصوُّر وقوعه في الجملة الاسميَّة.
- الثَّاني: إن التَّقديم في هذا المبحث هو تقديمٌ لُغويٌّ، وأمَّا إذا قال قائل: إنَّ البلاغيِّين لا يقصدون بتقديم المسند إليه النَّاحية اللُّغويَّة بل يقصدون مجرَّد مجيئه قبل المسند، فإنَّه يُرَدُّ على هذا التَّعليل بأنَّه تعليلٌ منطقيٌّ لو كان البحثُ بحثًا عن أسرار تفضيل الابتداء بالمسند إليه على المسند، وليس بحثًا عن أسرار التَّقديم الَّذي يفيده مثل قولك: "إيَّاك أُحِبُّ"، بالإضافة إلى أنَّ مسألة البحث في التَّقديم والتَّأخير واقعة في إطار البحث عن أحوال المسند إليه، وجميع هذه الأحوال -كالذِّكر والحذف والتَّعريف والتَّنكير- هي أحوال لُغويَّة محضة.

المَبْحَثُ الثَّالِثُ: تَقْدِيمُ المُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَتَأْخِيرِ المُسْنَدِ فِي الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ عند البلاغيين.

الجملة الفعليَّة هي الَّتي بدأتْ بفعل حقيقةً، نحو: سَافَرَ محمَّدٌ إلى المدينة المنوَّرة، وبما أنَّ الجملة ابتدأت بفعل (سافر) فهي فعليَّة، وكذلك يمكن أنْ تبدأ بكلمة ليستْ فعلًا، نحو: إلى المدينةِ المنوَّرةِ سَافَرَ مُحَمَّدٌ، فهذه جملة فعليَّة على الرُّغم من أنَّها بُدِئَتْ بحرف جرٍّ (إلى)؛ لأنَّ الجملة بدأت بفعل حكمًا، وأمَّا شبه الجملة من الجارِّ والمجرور (إلى المدينةِ المنوَّرةِ) فهي مُقدَّمة من تأخير. هذا، والجملة الفعليَّة لها صورتان:

- **الصُّورة الأولى:** الجملة الفعليَّة المكوَّنة من فِعْلٍ مبنيٍّ للمعلوم وفاعلٍ أُسْنِدَ إليه الفِعْلَ، نحو: زارَ خالدٌ مدينة حائل.
- **الصُّورة الثَّانية:** الجملة الفعليَّة المكوَّنة من فعل مبنيٍّ للمجهول ونائبِ فاعلٍ، نحو: عُمِرَتْ الدَّارُ.

والفرق بين الصُّورتين يكمن في وجود الفاعل أو حذفه، فالفعل الَّذي ذُكِرَ له فاعلٌ هو المبنيُّ للمعلوم، وأمَّا الَّذي حُذِفَ منه فاعله فهو المبنيُّ للمجهول، وهناك من يسمِّيه بالمبنيِّ للمفعول أو بالفعل الَّذي لم يُسمَّ فاعله.

ما تقدَّم كان حديثًا عن مفهوم الجملة الفعليَّة وصور مجيئها في الكلام؛ لتكون هذه المقدِّمة فاتحة لبحث مسألة التَّقديم والتَّأخير فيها، وستُبْحَثُ هذه المسألة في المطلبين الآتيين:

الأَوَّلُ: التَّرَاتُبِيَّةُ فِي الجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ:

يذكر النَّحويُّون أنَّ الجملة الفعليَّة تتكوَّن من فعلٍ وفاعل، أو من فعلٍ ونائب فاعل، ويذكر البلاغيُّون ما ذكره النحويُّون إلَّا أنَّهم يسمُّون الفِعْلَ بالمسند، والفَاعِلَ ونَائِبَ الفَاعِلِ بالمسندِ إليه. ونظام التَّراتبيَّة في الجملة الفعليَّة يقتضي مجيء المسند أوَّلًا ويليه المسند إليه، وأمَّا إذا قُدِّمَ المسند إليه على المسند انتقلتْ الجملة من الفعليَّة إلى الاسميَّة، ويُفْهم من ذلك أنَّ المسند إليه في الجملة الفعليَّة لا يمكن تقدُّمه على المسند؛ لأنَّه إنْ حدث مثل هذا التَّقديم حدث تغيُّر في التَّركيب وانتقال من باب إلى باب آخر، ومع ذلك يذكر كثيرٌ من البلاغيِّين أو المهتمِّين بالبلاغة أنَّ المسند إليه يتقدَّم على المسند في الجملة الفعليَّة، فمن ذلك (مثلًا) قول السَّامرَّائي: "إنَّ الأصل في الجملة الَّتي مسندها فعل أنْ يتقدَّم الفعل على المسند إليه، نحو: يقوم زيد. فإنْ تقدَّم المسند إليه على الفعل نظرنا في سبب هذا التَّقديم"[(١)]، وكأنَّ السَّامرَّائي يقرِّر أنَّ نوع المسند هو الحكم، فإذا كان فعلاً فالأصل أنْ يتقدَّم المسند وإن كان اسمًا فالأصل أنْ يتقدَّم المسند إليه، ويبدو أنَّ هذا الضَّابط لا

(١) معاني النَّحو، السامرائي (١/١٣٨).

إشكال فيه إذا كانت الجملة اسميَّة؛ لأنَّ المسند يمكن أنْ يتقدَّم على المسند إليه في الجملة الاسميَّة، ولكنَّ الإشكال يكمن في تقديم المسند إليه على المسند إذا كانت الجملة فعليَّة؛ لأنَّ المتكِّلم إنْ قدَّم المسند إليه فيها على المسند انتقلت الجملة من كونها فعليَّة إلى اسميَّة فانتفى التَّقديم من الأساس، ولكن يمكن أنْ يكون هذا الضَّابط صالحًا في مسألة العدول عن الابتداء بالفعل إلى الابتداء بالاسم، لكنَّه لا يصلح في مسألة الأغراض البلاغيَّة للتَّقديم والتَّأخير؛ لأنَّ الجملة جاءت على الأصل من ناحية التَّراتبيَّة في الجملة العربيَّة، وعلى ذلك فلا تقديم فيها ولا تأخير.

ويتَّضح ممَّا تقدَّم أنَّ الإشكاليَّة تكمن في تقديم المسند إليه على المسند في الجملة الفعليَّة، وستتناول الدِّراسة أمثلة متنوعِّة من المدونَّة البلاغيَّة توضَّح الاضطراب والخلل في حديثهم عن تقديم المسند إليه على المسند في المطلب الآتي:

الثَّاني: شَوَاهِدُ تَقْدِيمِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ، وَتَأْخِيرِ الْمُسْنَدِ فِي الْجُمْلَةِ الفِعْلِيَّةِ عِندَ البَلَاغِيِّينَ:

سيلج البحث إلى مناقشة شواهد تقديم المسند إليه وتأخير المسند في الجملة الفعليَّة عند البلاغيِّين رأسًا، وستكون البداية مع كتاب (مفتاح العلوم) لأبي يعقوب السَّكَّاكيِّ؛ وذلك لأنَّ الحديث عن أسباب حصر تتبُّع شواهد التَّقديم والتَّأخير على أربعة كتب قد سبق تبيانه في مبحث شواهد تقديم المسند إليه وتأخير المسند في الجملة الاسميَّة عند البلاغيِّين، ولو أُعِيد هنا ما ذُكِرَ هناك لدخل البحث في اجترار القول وتكراره.

كِتَابُ (مِفْتَاحِ العُلُومِ) لِأَبِي يَعْقُوب السَّكَّاكِيِّ (ت: ٦٢٦هـ):

عند قراءة شواهد أبي يعقوب السَّكّاكيِّ يبدو أنَّه على علمٍ ودراية بمسألة عدم تقدُّم المسند إليه على المسند في الجملة الفعليَّة؛ وذلك لأنَّه ذكر في البداية أمثلة كثيرة على تقدَّم المسند على المسند إليه، وجميع هذه الأمثلة كانت اسميَّة، وقد تقدَّم أنَّه لا إشكال في تقديم المسند على المسند إليه إذا كانت الجملة اسميَّة، وإنَّما الإشكال يقع إذا كانت الجملة فعليَّة، وعندما وصل إلى استعراض أمثلة لتقدَّم المسند إليه على المسند في الجملة الفعليَّة ذكر أنَّ التَّقديم هنا_يجري "باعتبارين مختلفين، أحدهما أنْ يجري الكلام على الظاهر، وهو أنَّ (أنا) مبتدأ و(عرفتُ) خبره، وكذلك: أنتَ عرفتَ، وهو عرف. ولا يقدَّر تقديم ولا تأخير كما

إذا قلنا: زيدٌ عَارِفٌ، أو زيد عَرَفَ، اللهم في التَّلفظ. وثانيهما أنْ يُقدَّر أصل النَّظم: عرفتُ أنا، وعرفتَ أنت، وعرف هو، ثمَّ يُقال قدَّم أنا وأنت وهو"(١).

فالسَّكَّاكيُّ يرى أنَّ المسند إليه ليس مقدَّمًا في مثل هذه الجمل (أنا عرفتُ، أنتَ عرفتَ، هو عرف) إذا قدَّرتَ أنَّ الكلام جاء على الظاهر، وبذلك يكون الجزء الأوَّل مبتدأ في الجمل السَّابقة والجزء الثَّاني خبر، فهي على ذلك جمل اسميَّة لا تقديم فيها ولا تأخير، وهي إذا كانت على وفق هذا الاعتبار "لا تفيد إلَّا تقوِّي الحكم"(٢)؛ لأنَّ الإسناد إلى المسند إليه تكرَّر مرَّة للمبتدأ ومرَّة ثانية للخبر.

ثمَّ إنَّه يرى أنَّ المسندَ إليه مقدَّم في ذات الجمل الَّتي ذكرها آنفًا (أنا عرفتُ، أنتَ عرفتَ، هو عرف) إذا قدَّرت أنَّ أصل تركيبها (عرفتُ أنا، عرفتَ أنت، عرف هو)، وبذلك يكون في التَّركيب تقديم وتأخير؛ لأنَّك قدَّمت المسند إليه المكرَّر الَّذي جاء بعد الفعل وفاعله إلى صدر الجملة، والجمل على هذا الاعتبار "تفيد التَّخصيص"(٣)، لأنَّ تقديم ما حقَّه التَّأخير يفيد في الغالب التَّخصيص، ولكنَّ التَّقديم هنا ليس تقديمًا للمسند إليه على الحقيقة، بل هو تقديم للتوكيد اللفظي للمسند إليه؛ لأنَّ التَّاء في (عرفتُ أنا) فاعل و(أنا) توكيد لفظي لها، ثمَّ حدث أنَّك نقلتَ التَّوكيد اللفظي من مكانه إلى صدرِ الجملة فقلت: (أنا عرفتُ)، وبهذا انتقلت الوظيفة الإعرابيَّة من كون (أنا) توكيدًا لفظيًّا إلى كونه (مبتدأ)، ولكنَّ التَّوكيد باقٍ لم يزل، وبذلك فإن الجمل السَّابقة لا تقديم فيها، فالواقع اللُّغوي لجميع الأمثلة الَّتي ذكرها السَّكَّاكيُّ يفيد أنَّها جُمل اسميَّة لا تقديم ولا تأخير فيها، وأمَّا مسألة تقسيم الأمثلة إلى اعتبارين، اعتبار تقدير أنَّ الكلام جاء على ظاهره، واعتبار تقدير أنَّ الكلام جاء على أصل التَّركيب، فيغني عنه قول: إنَّ المسند إليه إذا كان مسنده فعلًا، نحو قولك: (زيد يكتب القِصَّة) يفيد التَّوكيد دائمًا؛ لأنَّ الإسناد تكرَّر مرتين، وقد يفيد التَّخصيص إذا كان في السِّياق قرينة تدلُّ عليه، ومن أمثلة ذلك أنه إذا حدث خلاف بينك وبين شخص آخر حول الفنِّ الَّذي برع فيه زيد، هل هو الشِّعر أو كتابة القِصَّة، فهو يقول إن زيدًا شاعر

(١) مفتاح العلوم، السكاكي (٢٢١).
(٢) مفتاح العلوم، السكاكي (٢٢١).
(٣) مفتاح العلوم، السكاكي (٢٢٢).

وأنت تقول إنه كاتب قصَّة، ثمَّ تأتي في هذا السِّياق فتقول: (زيد يكتب القِصَّة) فالمعنى هنا يفيد أنك قصرتَ فنَّ زيد على كتابة القِصَّة دون فنِّ الشِّعر.

كِتَابُ (الإِيضَاحِ) لِلْخَطِيبِ القِزْوِينِيِّ (ت: ٧٣٩):

استعرض القزوينيُّ أمثلة متنوِّعة ما بين قرآنيَّة وشِعريَّة، وجملًا مصنوعة لتقدُّم المسند على المسند إليه، واللَّافت في هذه الأمثلة أنَّ كلَّها جمل اسميَّة، ولم يمثِّل ولو بمثالٍ واحد لتقدُّم المسند على المسند إليه في الجملة الفعليَّة، وهذا يشي بأنَّ القزوينيَّ يحترم التَّراتبيَّة في الجمل، فالجملة الاسميَّة قد يتقدَّم المسند على المسند إليه ولا إشكال في ذلك، وأمَّا الإشكال يكون في تقدُّم المسند على المسند إليه في الجملة الفعليَّة، فهذا التَّقديم ممتنع؛ لأنَّ أصل التَّركيب في الجملة الفعليَّة أنْ يُبتدأ بالمسند، فكيف يقال إنَّ المسند قُدِّم وهو في مكانه؟

ولكنه مثَّل لتقدُّم المسند إليه على المسند بجملٍ اسميَّة جاء فيها المسند إليه في مكانه، كقوله: "وإمَّا لتعجيل المسرَّة أو المساءة؛ لكونه صالحًا للتفاؤل أو التَّطيُّر، نحو: سعد في دارك، والسَّفاح في دار صديقك"(١)، فالجملتان اسميَّتان، وجاء المسند إليه في مكانه ولم يقدَّم من تأخير، ومع ذلك يذكر أنَّ في الجملة تقديمًا. ومثَّل -أيضًا- لتقدُّم المسند إليه على المسند الفعليِّ بقوله: "كما إذا قيل لك: كيف الزَّاهد؟ فتقول: الزَّاهدُ يشربُ ويطرب"(٢)، فهذا المثال ذكره القزوينيُّ على تقدُّم المسند إليه على المسند، وكما ترى فإنَّ الجملة لا تقديم فيها؛ لأنَّ (الزَّاهد) مسند إليه، و(يشرب ويطرب) جملة فعليَّة خبر للمبتدأ، فكلٌّ من المسند إليه والمسند جاءا في مكانهما ولم يُقدَّما، فهي جملة مكوَّنة من جملة كبرى داخلها جملة صغرى.

والخلاصة أنَّ القزوينيَّ ذكر أمثلةً على أنَّها أمثلة لتقدُّم المسند إليه على المسند في جمل اسميَّة وأخرى فعليَّة، وذكر أمثلة لتقدُّم المسند على المسند إليه في جمل اسميَّة، ولم يذكر أمثلة لتقدُّم المسند على المسند إليه في جمل فعليَّة. وفي كلامه نظر؛ فالمسند إليه في الجملة الاسميَّة قد يتأخر ولكنَّه لا يتقدَّم؛ لأنَّ له صدارة الجملة، كما أنَّ المسند إليه في الجملة الفعليَّة لا

(١) الإيضاح، القزويني (٦٥).
(٢) الإيضاح، القزويني (٦٦).

يتقدَّم على المسند؛ لأنَّه لو قُدِّم لتحولت الجملة من فعليَّة إلى اسميَّة. وأمَّا الأمثلة الَّتي ذكرها على أنَّها أمثلة لتقدُّم المسند إليه على المسند في جمل اسميَّة لا تستقيم؛ لأنَّ المسند إليه في هذه الجمل جاء في مكانه ولم يقدَّم من تأخير، وأصاب في عدم ذكره أمثلة لتقديم المسند في الجملة الفعلية؛ لأنَّ المسند إليه في الجملة الفعليَّة لا يتقدَّم على المسند.

كِتَابُ (خَصَائِصِ التَّرَاكِيبِ) لِمُحَمَّدٍ أَبُو مُوسَى:

لم يذكر أبو موسى أيَّ مثال لتقدُّم المسند على المسند إليه في الجملة الفعليَّة، فكلُّ الأمثلة الَّتي ذكرها هي أمثلة لتقدُّم المسند على المسند إليه في الجمل الاسميَّة، وهذا التَّقديم جائز ولا إشكال فيه، لكنَّه ذكر أمثلةً كثيرة على تقدُّم المسند إليه على المسند، فمن ذلك قوله إنَّ عبد الرحمن بن الحكم بن هشام قال: "يلوم بني أميَّة لـمَّا أخذ عمر بن عبد العزيز في ردِّ المظالم، وغلظ ذلك منه على أهل بيته قال من الطَّويل:

فَقُلْ لِهِشَامٍ وَالَّذِينَ تَجَمَّعُوا ... بِدَابِقَ مُوتُوا لَا سَلِمْتُمْ يَدَ الدَّهْرِ
فَأَنْتُمْ أَخَذْتُمْ حَتْفَكُمْ بِأَكُفِّكُمْ ... كَبَاحِثَةٍ عَنْ مُدْيَةٍ وَهْيَ لَا تَدْرِي
عَشِيَّةَ بَايَعْتُمْ إِمَامًا مُخَالِفًا ... لَهُ شَجَنٌ بَيْنَ المَدِينَةِ والحِجْرِ

فقوله [الكلام لأبو موسى] فأنتم أخذتم حتفكم بِأَكفِّكُمْ، قدَّم فيه المسند إليه على الخبر الفعليّ، فأفاد تقوية الخبر"[1]. فأبو موسى هنا يرى أنَّ جملة (أنتم أخذتم...) فيها تقديم للمسند إليه (أنتم) على المسند (أخذتم)، مع أنَّ الجملة اسميَّة، وكلٌّ من المسند إليه والمسند جاءا في مكانهما الأصلي ولم يقدَّم من تأخير، وهو يرى أنَّ في هذا التَّقديم تقوية للحكم، يقصد تأكيده، والتَّأكيد في الجملة جاء من تكرار الإسناد مرَّة للمبتدأ ومرَّة للفاعل. وحاصل القول في الأمثلة الَّتي ذكرها أنَّ تقديم المسند إليه فيها لا يستقيم مع واقع اللُّغة؛ لأنَّ لكلٍّ من المسند والمسند إليه مواقع أصليَّة معلومة في الجملة، فإذا جاء المسند إليه أو المسند في مكانه لا يُقال إنَّ في ذلك تقديمًا أو تأخيرًا؛ لأنَّ التَّقديم يقتضي تقديم ما حقَّه التَّأخير، والتَّأخير يقتضي تأخير ما حقَّه التَّقديم، وليس الأمر على هذه الحال في

(١) خصائص التراكيب، أبو موسى (٢٥٧).

جميع الأمثلة الَّتي ذكرها.

كِتَابُ (المُفَصَّلِ فِي عُلُومِ البَلَاغَةِ) لِعِيسَى علي العَاكُوبِ:

تطرَّق العاكوب لمسألة تقديم المسند إليه على المسند، ومن الأمثلة على ذلك قوله: "فرحٌ سيزورك"[١]، و"أبو الخير زارنا"[٢]، و"ابنُ الجلَّاد مرَّ بنا"[٣]، إلى غير ذلك من الأمثلة الَّتي ذكرها، وهذه الأمثلة كلُّها لا تقديم فيها، فهي جُملٌ اسميَّة تتكَّون من مبتدأ وخبر نوعه جملة فعليَّة. وهو -أيضًا- ذكر مثالًا على تقديم المسند (الفعل) على المسند إليه (الفاعل)، وهو قول الشاعر:

سَعِدَتْ بُغُرَّةِ وَجْهِكَ الأَيَّامُ وَتَزَيَّنَتْ بِبَقَائِكَ الأَعْوَام[٤]

ويقول معلِّقًا على هذا البيت: "حيث قدَّم المسند (سَعِدَتْ) والمسند (تَزيَّنَتْ) على المسند إليه (الأيَّامُ) و(الأعوام)، بقصد إسماع المخاطَب منذ البدء ما يُتَفاءل به"[٥]، والمسند في المثالين الَّلذين ذكرهما العاكوب فعلان، والفعل هذا هو مكانه، فلا تقديم إذن في المثالين.

وظاهر أنَّ إشكاليَّة تقديم المسند (الفعل) على المسند إليه (الفاعل) ينطبق عليها ما ينطبق على إشكاليَّة تقديم المسند إليه على المسند؛ لأنَّ مسألة التقديم الَّتي يتحدَّث عنها البلاغيُّون ممتنعة من النَّاحية اللُّغويَّة، لكن هذه المسألة يمكن أنْ تدخل في باب تفضيل الابتداء باسم أو فعل، ثُمَّ يُبحث عن أسرار ذلك، فمن المعلوم أنَّ الفعل له صفة التَّجدُّد والاسم له صفة الثُّبوت، فيكون البحث على ذلك بحثًا عن أسرار العدول وليس في أسرار التَّقديم والتَّأخير.

وفي ختام هذا المبحث تجدر الإشارة إلى أنَّ بعض البلاغيين تحدَّثوا عن تقديم المسند إليه على المسند، وهذا يخالف الواقع اللُّغويَّ؛ لأنَّ المسند إليه في الجملة الاسميَّة له الصدارة،

(١) المفصَّل، العاكوب (١٣٨).
(٢) المفصَّل، العاكوب (١٣٩).
(٣) المفصَّل، العاكوب (١٣٩).
(٤) المفصَّل، العاكوب (٢٠٥).
(٥) المفصَّل، العاكوب (٢٠٥).

فهو قد يتأخَّر، ولكنَّه لا يتقدَّم. وكما تحدَّثوا عن تقديم المسند إليه على المسند تحدَّثوا عن تقديم المسند على المسند إليه في الجملة الفعليَّة، وهذا -أيضًا- يرفضه الواقع اللُّغويُّ؛ لأنَّ المسند إذا كان اسمًا قد يتقدَّم على المسند إليه، ولكنَّه لا يتقدَّم على المسند إليه إذا كان فعلًا؛ لأنَّ المسند في الجملة الفعليَّة له الصَّدارة، ولا يمكن -أيضًا- أنْ يتقدَّم المسند إليه على الفعل؛ لأنَّه إنْ تقدَّم تحوَّلت الجملة من الفعليَّة إلى الاسميَّة.

خَاتِمَةٌ:

سعى البحث إلى إبراز نظام التَّراتبيَّة في الجملة العربيَّة، ثُمَّ سلَّط الضَّوء على مسألة التَّقديم والتَّأخير عند البلاغيِّين، وتبيَّن من ذلك عددٌ من النَّتائج بيانها في الآتي:

- التَّراتبيَّة في الجملة الفعليَّة تقتضي أنَّ الجملة الفعليَّة تتكوَّن من مسند (فعل)، ومن مسند إليه (فاعل) أو (نائب فاعل)، وأنَّ المسند يأتي أوَّلًا والمسند إليه يأتي ثانيًا، ولا يمكن أنْ يتقدَّم المسند إليه على المسند في هذه الجملة.
- التَّراتبيَّة في الجملة الاسميَّة تقتضي أنْ الجملة الاسميَّة تتكوَّن من مسند إليه (مبتدأ)، ومن مسند (خبر)، وفي هذه الجملة يأتي المسند إليه أوَّلًا والمسند ثانيًا، ولا يتقدَّم المسند إليه على المسند؛ لأنَّ هذا هو مكانه الأصلي، ولم يقدَّم من تأخير. وقد يتقدَّم المسند على المسند إليه في هذه الجملة، ويكون التَّقديم تقديمًا من تأخير، ولهذا التَّقديم أغراض بلاغيَّة متنوِّعة.
- خالف البلاغيُّون هذه التَّراتبيَّة في الجملة الاسميَّة، فتحدَّثوا عن تقديم المسند إليه وتأخير المسند، مع أنَّ لا تقديم في ذلك ولا تأخير، فكلٌّ من المسند إليه والمسند جاء في مكانه الأصلي.
- خالف البلاغيُّون -أيضًا- هذه التَّراتبيَّة في الجملة الفعليَّة، فتحدَّثوا عن تقديم المسند إليه على المسند، بمعنى تقديم الفاعل على الفعل، وهذا التَّقديم مرفوض من النَّاحية اللُّغويَّة؛ لأنَّ بمجرَّد تقديم المسند إليه على المسند في الجملة الفعليَّة يحدث انتقال في الجملة من الفعليَّة إلى الاسميَّة، وهذا أمر على غاية من الغرابة، ولا تقلُّ هذه الغرابة عن قولهم بأنَّ المسند يتقدَّم على المسند إليه في الجملة الفعليَّة.

- حديثُ البلاغيِّين عن أسلوب التَّقديم والتَّأخير هو حديث لُغويٌّ، فكلُّ المباحث في أحوال المسند والمسند إليه من تقديم وتأخير، ومن تنكير وتعريف، ومن ذكر وحذف هي مباحث لُغويَّة، وبناء على ذلك لا يمكن القول إنَّ البلاغيِّين يقصدون بالتَّقديم والتَّأخير مجرَّد مجيء المسند إليه أوَّلًا والمسند ثانيًا، ولو كان ذلك كذلك فإنَّ الأليق به أنْ يبحث في باب العدول من الابتداء بالمسند إليه إلى الابتداء بالمسند تمامًا كما هو حال العدول من الابتداء باسم إلى الابتداء بفعل، ثُمَّ يبحث في أسرار ذلك، لا أنْ يبحث في مباحث التَّقديم والتَّأخير؛ لأنَّ هذه التَّسمية تقتضي أنَّ التَّقديم هو تقديم ما حقَّه التَّأخير، والتَّأخير هو تأخير ما حقَّه التَّقديم. ومسألة أخرى تؤكِّد أنَّ البلاغيِّين يقصدون التَّقديم والتَّأخير اللُّغويَّ، أي: اللَّفظيَّ، فهم في حديثهم عن أسلوب القَصر يقولون: إنَّ جملة (في الدَّار رجل) ليس فيها قصر؛ لأنَّ المبتدأ نكرة والخبر شبه جملة، وتقديم الخبر في هذه الحال واجب، بينما جملة (في الدَّار زيد) فيها قصر؛ لأن المبتدأ معرفة، وفي هذه الحال يجوز الابتداء بالمبتدأ أو شبه الجملة، فالمتكلِّم مخيَّر، وبما أنّه قدَّم ما حقه التَّأخير وأخَّر ما حقَّه التَّقديم فإنَّ هذا التَّقديم يفيد القصر. وخلاصة ذلك كله أنَّ البلاغيِّين ينظرون إلى التَّقديم والتَّأخير من النَّاحية اللُّغويَّة.

هذا، وتوصي الدراسة ببحث مسائل البلاغة وعدم الأخذ بها على أنها مسلمات غير قابلة للدرس.

المَصَادِرُ وَالمَرَاجِعُ:

١. أساس البلاغة، الزَّمخشري، محمود بن عمر، تحقيق: محمَّد باسل عيون السُّود، ط: ١، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ١٩٩٨م.

٢. أساليب القصر في القرآن الكريم وأسرارها البلاغيَّة، دراز، صَبَّاح عبيد، ط: ١، القاهرة: مكتبة وهبة ٢٠١٥م.

٣. الإيضاح، القزويني، محمَّد بن عبد الرحمن، تحقيق: محمَّد عبد المنعم خفاجي، ط: ١، الرّياض: مكتبة المعارف، ٢٠٠٠م.

٤. بناء الجملة العربيَّة، عبد اللطيف، محمَّد حماسة، د: ط، القاهرة: دار غريب، ٢٠٠٣م.

٥. تطور المصطلح النَّحويّ البصريّ من سيبويه حتَّى الزَّمخشري، عبابنة، يحيى عطية، ط: ١، إربد: عالم الكتاب الحديث، ٢٠٠٦م.

٦. الجمل في النَّحو، الزَّجَّاجي، عبد الرحمن بن إسحاق، تحقيق: علي توفيق الحمد، ط: ١، بيروت: مكتبة الرِّسالة، ١٩٨٤م.

٧. الجملة العربيَّة: تأليفها وأقسامها، السَّامَّرائي، فاضل صالح، ط: ٤، عمَّان: دار الفكر، ٢٠١٣م.

٨. الجملة العربيَّة: دراسة في مفهومها وتقسيماتها النَّحويَّة، الشَّيخ، حسين منصور، ط: ١، بيروت: المؤسَّسة العربية للدِّراسات والنَّشر، ٢٠٠٩م.

٩. خصائص التراكيب: دراسة تحليليَّة لمسائل علم المعاني، أبو موسى، محمَّد. ط: ٨، القاهرة: مكتبة وهبة، ٢٠٠٩م.

١٠. دلائل الإعجاز، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط: ٥، الرياض: مكتبة المعارف، ٢٠٠٤م.

١١. ديوان الأُقَيْشِرِ الأَسَدِي، ابن مُعَرِّض، المغيرة بن عبد الله، صنعة: محمَّد علي دقة، ط: ١، بيروت: دار صادر، ١٩٩٧م.

١٢. شرح مواهب الفتَّاح على تلخيص المفتاح، المغربي، أحمد بن محمد ابن يعقوب،

تحقيق، عبد الحميد هنداوي، ط: ١، بيروت: المكتبة العصرية، ٢٠٠٦م.

١٣. عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح، السُّبكي، أحمد بن علي. تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط: ١، بيروت: المكتبة العصرية ٢٠٠٩م.

١٤. علوم البلاغة وتجلِّي القيمة الوظيفيَّة في قصص العرب، شادي، محمد إبراهيم، ط: ١، المنصورة: دار اليقين، ٢٠١١م.

١٥. الكتاب، سيبويه، عمرو بن عثمان بن قنبر، تحقيق: عبد السَّلام هارون، ط: ٤، القاهرة: مكتبة الخانجي ٢٠٠٤م.

١٦. لسان العرب، ابن منظور، محمَّد بن مكرم، تحقيق: عبد الله علي الكبير وآخرون، د.ط، القاهرة: دار المعارف، د.ت.

١٧. اللُّغة العربيَّة: معناها ومبناها، حسَّان، تمَّام، د.ط، الدار البيضاء: دار الثقافة، (د.ت).

١٨. اللَّمْعُ في العربيَّة، ابن جني، عثمان بن جنِّي، تحقيق: حامد المؤمن، ط: ٢، بيروت: عالم الكتب، ١٩٨٥م.

١٩. المطوَّل، التَّفتازاني، سعد الدِّين مسعود، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، ط: ١، بيروت: دار الكتب العلميَّة، ٢٠٠١م.

٢٠. معاني النَّحو، السَّامرَّائي، فاضل صالح، ط: ٥، عمَّان: دار الفكر ٢٠١١م.

٢١. المعجم الاشتقاقيُّ المؤصَّل لألفاظ القرآن الكريم، جبل، محمَّد حسن. ط: ١، القاهرة: مكتبة الآداب، ٢٠١٠م.

٢٢. معجم المصطلحات البلاغيَّة وتطورها، مطلوب، أحمد، د: ط، بغداد: مطبوعات المجمع العراقي، ١٩٨٧م.

٢٣. معجم المصطلحات النَّحويَّة والصَّرفيَّة، اللبدي، محمَّد سمير، ط: ١، بيروت: مؤسَّسة الرِّسالة، ١٩٨٥م.

٢٤. مفتاح العلوم، السَّكَّاكي، يوسف بن أبي بكر، تحقيق: نعيم زَرزوُر، ط: ١، بيروت:

دار الكتب العلميَّة، ١٩٨٧م.

٢٥. المفصَّل في علوم البلاغة، العاكوب، عيسى علي، ط: ٢، دبي: دار القلم، ٢٠٠٥م.

٢٦. مقاييس اللُّغة، ابن فارس، أحمد بن فارس، تحقيق: أنس محمَّد الشَّامي، د: ط، القاهرة: دار الحديث، ٢٠٠٨م.